مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد ١٠ ، العدد ٢

المفعول معه في النحو العربي
نصبًا ورفعًا وجرًّا

أ.م.د. عبد الجبار فتحي زيدان
كلية التربية الأساسية – جامعة الموصل

تاريخ تسليم البحث : ٢٠١٠/٤/١١ ؛ تاريخ قبول النشر : ٢٠١٠/٦/٣

ملخص البحث :

المفعول معه عند النحاة لا يكون إلاَّ منصوبًا ، إلاَّ أنَّه قد ثبت عندي أنَّ هذا المفعول ، كما جاء في القرآن الكريم واللغة منصوبًا ، فقد جاء مرفوعًا ومجرورًا ، وأنَّ في قصره على الحال الأول مآخذ ؛ لذا ضمَّنتُ بحثي أربعة مباحث ، جعلت الأول بعنوان : المفعول معه منصوبًا ،والثاني بعنوان : المفعول معه مرفوعًا ، والثالث بعنوان : المفعول معه مجرورًا ، والرابع بعنوان : المآخذ .

Concomitate object in Arabic syntax
(Accusative , nominative , and Genative cases)
Thinking Styles of Student s of the University of Mosul

Assist. Prof. Dr. Abd AL – Jabaar Fathi Zeedan
College of Basic Education-University of Mosul

Abstract:

Grammarians treat the concomitate object as not being possible to occur but in the accusative case . The researcher has proved that this object can also occur in the nominative and genitive case as in the holly Quraan and language .Moreover , it s limitation on the first circumstantial expression has some sources . For this reason , the researcher has divided the research in to four sections . The first is entitled ; the concomitate object the accusative case ; the second section is entitled ; the concomitate object in the nominative case ; the third section has the title : The concomitate object in the genitive case ; and the last section is entitled : the sources .

المقدمة:

بسم الله ، والحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه ، وبعد .

فمن القواعد الأساسية الشائعة في كتب النحو أنَّ المفعول معه يُعَدُّ من الأسماء المنصوبة ، لهذا أجمع النحاة على عدم جواز مجيئه مرفوعًا أو مجرورًا ، إلاَّ أنِّي وجدتُ في اللغة ما يدل على وروده مرفوعًا في كلام العرب ، وذلك من خلال الشواهد التي جاء بها سيبويه في كتابه ، بل وجدتُ سيبويه نفسه ، ومن شرح كتابه ، قد صرَّحوا بوقوع أسماء مرفوعة بعد واو دالِّة على معنى المعية ، إلاَّ أنَّ الذي منعهم من إعراب هذه الأسماء مفعولاً معه وقوعها مرفوعة لا منصوبة ، والأولى أن يعرب الاسم استنادًا إلى معناه ، لا استنادًا إلى لفظه، وقد كانت الشواهد في هذه المسألة كثيرة ، ودلالتها على معنى المعية قوية وجلية.

أمَّا وقوع الاسم المجرور بعد واو دلت على معنى المعية ، فقد ورد في اللغة في أمثلة قليلة ، وفي شاهد قرآني .

وقد درستُ هذه الحالات الإعرابية الثلاث للمفعول معه ، كُلاًّ على حدة في ثلاثة مباحث ، وبدأتُ بالأولى ؛ لأنَّها هي الشائعة في كتب النحو ، والمتفق عليها من لدن النحاة ، ثمَّ قدمتُ المرفوع على المجرور؛ لكثرة شواهده ، وتصريح النحاة بدلالته .

أمَّا المبحث الرابع ، فقد أوجزتُ فيه المآخذ التي نجمت عن القول بأنَّ المفعول معه لا يكون إلاَّ منصوبًا .

المبحث الأول : المفعول معه منصوبًا

المطلب الأول : شواهد المفعول معه المنصوب

تطرق سيبويه إلى المفعول معه في بابين متتاليين ، جعل الأول تحت عنوان : ((هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم ؛ لأنَّه مفعول معه ، ومفعول به))

وتحت هذا العنوان قال : ((وذلك قولك : ما صنعتَ وأباك ؟ ولو تُركتِ الناقةُ وفصيلَها لَرَضِعها ، إنَّما أردتَ : ما صنعتَ مع أبيكَ ، فـ (الفصيل) مفعول معه ، والأب كذلك ، والواو لم تغير المعنى ، ولكنَّها تُعمل في الاسم ما قبله ، مثل ذلك : ما زلتُ وزيدًا حتى فعلَ ، أي : ما زلتُ بزيد حتى فعلَ ، فهو مفعول به ، وما زلتُ أسيرُ والنيلَ ، أي : مع النيل ، واستوى الماءُ والخشَبَةَ ، أي : بالخشبةَ ، وجاء البردُ والطيالسةَ ، أي : مع الطيالسةِ ، وقال من الوافر :

فكونوا أنتم وبني أبيكم   مكانَ الكُليتين من الطِحالِ(١)

ويدلك على أنَّ الاسم ليس على الفعل في (صنعتَ) أنَّكَ لو قلتَ : اقعد وأخوك ، كان قبيحًاً ، حتى تقول أنت ؛ لأنَّه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمر ، فإذا قلت : ما صنعت أنت ، ولو تُرِكتْ هي ، فأنت بالخيار، إن شئت حملتَ الأخير على ما حملتَ عليه الأول ، وإن شئتَ حملتُه على المعنى الأول)) (٢)

وقال الهروي : ((اعلم أنَّ الواو ... تكون بعنى : مع ، كقولك : استوى الماءُ والخشبةَ ، وجاء البردُ والطيالسةَ)) (٣)

الشواهد التي استشهد بها سيبويه وغيره في هذا الباب ، هي جميعها مما يتعيَّن فيها معنى المعيّة ، ولا يصح فيها معنى العطف ، ففي الشاهد : ما صنعتَ وأباك ، منع النحاة عطف (أباك) على (تاء) الفاعل في (صنعت) من جهة اللفظ ؛ لأنَّ عطف الاسم على ضمير الرفع المتصل وجه ضعيف ، (٤) وقبيح لا يجوز إلاَّ عند الضرورة ، لذلك أوجب النحاة نصب الاسم في المثال المذكور ونحوه على المعية (٥) وليست هذه القضية متعلقة بالصناعة اللفظية فحسب، وإنَّما متعلقة بالمعنى المراد أيضًا ، فبين معنى العطف والمعية فرق أساسيٌّ؛ فـ((الواو التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل ، وليس كذلك الواو التي بمعنى (مع) ، إنَّما توجب المصاحبة ، فإذا عطفتَ بالواو شيئًا على شيء ، دخل في معناه ، ولا يوجب بين المعطوف والمعطوف عليه ملابسة ومقارنة ، كقولك : قام زيدُ وعمروُ ، فليس أحدهما ملابسًا للأخر ، ولا مصاحبًا له ، وإذا قلت : ما صنعتَ وأباك ، فإنّما يراد : ما صنعتَ مع أبيك)) (٦)وكذلك لم يجز العطف في : استوى الماءُ والخشبةَ ؛ ((لأنها بالرفع والعطف تعني : أنَّ الخشبةَ كانت عوجاء فاستوت ، وهذا خلاف الواقع والمراد ؛ لذلك وجب النصب على المعية ؛ لأنَّ المراد أنَّ الماء بلغ رأس الخشبة ، لا أنَّ الخشبة كانت عوجاء فاستوت ... وكذلك : جاء البردُ والطبالسةَ

---

(١) قال العيني : ((واحتج به الزمخشري وغيره ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائله ، وهو من الوافر ... الاستشهاد فيه في قوله : وبني أبيكم ، فيه وجهان ، الأول : النصب على أن يكون مفعولاً معه ، والواو بمعنى (مع) وهو الراجح ، والثاني : الرفع على أن يكون عطفًا على (أنتم) وهو ضعيف من جهة المعنى)) المقاصد النحوية ٢/٣٣٥-٣٣٦ ، والصحيح أن يقال : عطفًا على الواو ، الضمير المتصل ، في (فكونوا)

(٢) كتاب سيبويه ، تجقيق هرون ١/٢٩٧-٢٩٨ ، وتعليق بديع ١/٣٥٦،٣٥٧ .

(٣) الأُزهية في علم الحروف ص ٢٤٠-٢٤١ .

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل ١/٥٩٤ ، وحاشية الصبّان ٢/٥٠٥ .

(٥) ينظر : الفوائد والقواعد للثمانيني ص ٢٩٨ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٨١ -٢٨٢ ، ومجيب الندا إلى شرح قطر الندى ص ٣٦٣ .

(٦) الأشباه والنظائر في النحو ٢/١٨٦،١٨٧ .

؛ إنَّما يريدون : جاء البردُ مع الطبالسةِ ، وليس يريدون أنَّ الطيالسة كانت غائبة ، فلما جاء البردُ جاءت)) (١)

فقد جعل النحاة : ما صنعت وأباك ، واستوى الماءُ والخشبةَ ، ومازلتُ أسيرُ والنيلَ ، من الأمثلة التي يمتنع فيها العطف لفظًا ومعنىً (٢) وكذلك قول الشاعر

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكُليتين من الطحالِ

فالشاعر نصب (بني) على أنَّه مفعول معه ، بالرغم من وجود الضمير المنفصل المؤكِّد للضمير المتصل ، والمسوِّغ للعطف من جهة اللفظ ؛ ولكنَّه لم يرفعه على إرادةَ معنى العطف ، لفساد هذا المعنى ؛ لأنَّ العطف يقتضي التشريك ، وهذا غير جائز في البيت المذكور ، قال ابن مالك : ((فإنَّ العطف فيه حسن من جهة اللفظ ، وفيه تكلف من جهة المعنى ؛ لأنَّ مراد الشاعر : كونوا لبني أبيكم ، فالمخاطبون هم المأمورون ، فإذا عطف يكون التقدير : كونوا لهم وليكونوا لكم ، وذلك خلاف المقصود)) (٣) وقال الفاكهي : ((ذلك نحو قولك : كن أنت وزيدًا كالأخ ؛ وذلك لأنَّك لوعطفت (زيدًا) على الضمير في (كن) ، لزم أن يكون (زيد) ماموراً ، وأنت لا تريد أن تأمره ، وإنَّما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ ، قال الشاعر :

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكُليتين من الطحالِ)) (٤)

فالمراد من البيت المعية ، وليس العطف ((وذلك ؛ لأنَّ بني الأب ليسوا بمأمورين بذلك ، وإنَّما المأمور المخاطبون ؛ فإن عطف لزم أن يكون بنو الأب مأمورين ، وأنت لا تريد أن تأمرهم)) (٥)

يتبين مما تقدم تفصيله أنَّ إرادة معنى العطف غير جائز في البيت المذكور ، حتى عند رفع (بنو) ، وكذلك عند رفع الاسم في بقية الأمثلة ، وأعني بالعطف ، العطف الذي يقتضي التشريك ، كما عرفه النحاة ، وإذا كان سيبويه قد أجاز العطف في : ما صنعتَ أنت وأخوك ، فإنّما قصد به العطف اللفظي .

فواو : ما صنعتَ أنت وأبوك ، في حال الرفع ، أفادت معنى (مع) كما أفادته في حال النصب : ما صنعتَ أنت وأباك ، وقول سيبويه ((فأنت بالخيار)) يعني : أنك إذا أكدتَ الضمير المتصل بضمير منفصل ، جاز رفع المفعول معه ، وأن يقال : ما صنعتَ أنت وأبوك

---

(١) المحرر في النحو للهرمي ٨٣٢/٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٠١/٢ وشرح كافية ابن الحاجب ٤٠/٢ ، وارتشاف الضرب ١٨٦/٢ ، وحاشية الصبان ٢٠٤/٢-٢٠٥ .

(٣) شرح التسهيل ٢٠٠/٢ ، وينظر : شرح التسهيل للمرادي ص ٥١٩ ، وشرح التصريح ٥٢٠/٢ .٥٢٢.

(٤) مجيب الندا ص ٣٦٤ .

(٥) المصدر نفسه ص ٣٦٦.

، وجاز نصبه ، وأن يقال : ما صنعتَ أنت وأباك ، من غير ترجيح ، فإذا لم يؤكَّد بالضمير المنفصل ، وجب نصبه ، في نحو ما مثل : ما صنعتَ وأباك ، لقبح العطف من جهة اللفظ .

هذه هي حقيقة كلام سيبويه ، وكما يوضحه شراح كتابه ، قال السيرافي : ((وإنما يذهب بالواو إلى معنى (مع) ، إذا كان فيه معنى غير العطف المحض ، والعطف المحض أن يوجب لكل واحد من الاسمين الفعل الذي ذكر له، من غير أن يتعلق فعل أحدهما بالآخر، كقولك : قام زيدُ وعمروُ ، إذا أردت أنَّ كل واحد منهما ، قام قيامًا لا يتعلق بالآخر ، وكذلك: ما صنع زيدٌ وعمروٌ ، إذا أردت هذا المعنى (يعني العطف المحض) كان صنع كل واحد منهما لا يتعلق بالآخر ، فإن أردت ما صنع زيدُ مع عمرو ، على معنى : إلى أي شيء انتهيا فيما بينهما من خصومة ، أو مواصلة ، أو غير ذلك ، جاز أن تنصب ، وقد اجتمع في قولك : ما صنعتَ وأباك ، قبح الرفع في (الأب) ؛ لأنَّك تعطفه على التاء من غير توكيد ، وحُمِلَ ما بعد الواو على معنى (مع) لما يقتضيه المعنى ، إذا أكدت التاء ، كنت مخيرًا في رفع (الأب) وفي نصبه ، فقلت : ما صنعتَ أنت وأبوك ، وإن شئت : وأباك .

فمن رفع فلزوال قبح اللفظ ؛ لأنَّ كل واحد منهما صانع بالآخر شيئاً ، وملابس له على ضرب من الملابسة ، وإن نصبت فعلى إبانة معنى (مع) وأنَّ صنيع الأول ملتبس بالآخر)) (١)

ومثل هذا قال الأعلم الشنتمري ، وذكر أنَّه إذا أريد من الواو في نحو : قام زيدُ وعمروُ ، وما صنع زيدُ وعمروُ ، معنى العطف المحض ، وجب الرفع ، وإذا أريد منها معنى (مع) جاز الرفع والنصب (٢)

وكلام السيرافي واضح جدًّا ، في أنَّه أراد أن يذكر أنَّ معنى المعية الذي عبَّر عنه بالملابسة ، قائم وحاصل في الرفع في : ما صنعتَ أنت وأبوك ، وفي النصب : ما صنعتَ أنت وأباك ، إلاَّ أنَّه فرّق بينهما ، بأنَّ معية النصب حاصلة من جانب واحد ، والمعنى : ما صنعت أنت بأبيك ، أمَّا معية الرفع فحاصلة من الجانبين ، والمعنى : ما صنعتَ أنت بأبيك ، وما صنع أبوك بك ، أي : ما صنع بعضكما ببعض ، وهذا ما عبر عنه بقوله : ((فمن رفع فلزوال قبح اللفظ ؛ لأنَّ كل واحد منهما صانع بالآخر شيئاً ، وملابس له على ضرب من الملابسة)) ولتوضيح هذه القضية نقول : إنَّه إذا رفعنا في حال العطف المحض ، في نحو : سافر زيدُ وعمرُو ، يكون المراد التشريك في الفعل (سافر) ، من غير أن يراد معنى المعية والملابسة ، فيحتمل أن يكون المعنى : أنَّ كل واحد منهما سافر في غير اليوم الذي سافر فيه

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١٩٦/٢ .

(٢) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ص ١٦٨.

الآخر ، وتوجّه كلٌّ منهما إلى غير البلد الذي توجَّه إليه الآخر ، أمَّا إذا رفعنا في حال العطف اللفظي ، مع إرادة معنى المعية ، فيكون المراد معنى الملابسة أيضًا ، كما أردناه في حال النصب ، والمقصود في كليهما السفر معًا ، إلاَّ أنَّ معية الرفع أشدُّ من معية النصب ،؛ لأنه قصد حصولها برضا الجانبين ، وبرغبتهما على حد سواء ؛ ولهذا استعملها العرب للمعية الدائمة ، كما استعملوا النصب للمعية الموقتة .

المطلب الثاني : مذهب ابن جني

تبين أنَّ الشواهد التي استشهد بها سيبويه في باب المفعول معه المنصوب ، كانت جميعها مما لا يصح فيها معنى العطف ؛ إلاَّ أنَّ ابن جني تبنى مذهبًا نسبه إلى أبي الحسن الأخفش، مفاده : أنَّ العرب لم تستعمل واو المعية ؛ إلاَّ فيما صح فيه معنى العطف ، فقال: ((ومثلهم امتناعهم أن يقولوا : انتظرتك وطلوعَ الشمس ، أي مع طلوع الشمس ، فينصبونه على أنَّه مفعول معه ، كما ينصبون نحو : قمتُ وزيدًا ، أي مع زيد ، قال أبو الحسن : وإنَّما امتنع ذلك ؛ لأنَّ الواو التي بمعنى (مع) ، لا تستعمل إلاَّ في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز ، ولو قلت : انتظرتك وطلوعُ الشمس (برفع طلوع) أي : وانتظرتك وانتظرك طلوعُ الشمس ، لم يجز)) [1] وقال : ((ألا تراك لا تستعملها إلاّ في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة العاطفة فيه ، نحو : جاء البردُ والطيالسةَ (بنصب الطيالسةَ) ، ولو شئت لرفعت (الطيالسةَ) ، عطفًا على البرد ، وكذلك : لو تُركتَ والأسدَ لأكلك ، (بنصب الأسد) ، يجوز أن ترفع (الأسد) عطفًا على التاء ، ولهذا لم يُجز أبو الحسن : جئتك وطلوعَ الشمس (بنصب طلوع) ، أي مع طلوع الشمس ؛ لأنَّك لو أردت أن تعطف بها هنا ، فتقول : أتيتك وطلوعُ الشمس (برفع طلوع) ، لم يجز لأنَّ طلوع الشمس لا يصح إتيانه لك)) [2] .

وقال : ((أمَّا الواو مع المفعول معه ... أنَّ العرب لم تستعملها قط بمعنى (مع) إلاّ في الموضع الذي لواستعملت فيه عاطفة لصلحت ، ألا ترى أنَّك إذا قلتْ : قمتُ وزيدًا ، أي: مع زيد ، قد كان يجوز لك فيه أن تقول : قمتُ وزيدُ ، فتعطف زيدًا على ضمير الفاعل ، وكذلك قولهم : لو تُركتِ الناقةُ وفصيلَها لرضعها ، قد كان يجوز لك أن تعطف فتقول : وفصيلُها (بالرفع) وكذلك قولهم : جاء البردُ والطيالسةَ ، قد كان يجوز أن تقول : والطيالسةُ (بالرفع) فترفع على العطف))[3] وقد مرَّ أنَّ النحاة منعوا جواز العطف في المثالين الأخيرين.

---

[1] الخصائص ١١٧/١ .

[2] المصدر نفسه ١٥٩/٢ .

[3] سر صناعة الإعراب ١٣٧/١ .

ونسب الرضي إلى الأخفش قوله : ((نعم لا يجوز : جلس زيد والساريةَ ، إذ لا يسند الجلوس إلى (الساريةَ) ، وكذلك لا يجوز : ضحك زيد وطلوعَ الشمس ... وأجاز غيره : ما زلتُ أسيرُ والنيلَ ، ولا يقال : سار الماء ؛ بل جرى)) (١) .

فلا يجوز رفع (السارية) عطفًا على زيد ؛ لأنَّ العطف يراد به إشراك المعطوف في حكم المعطوف عليه ؛ لأنَّه بمثابة تكرار الفعل ، فعند العطف يكون التقدير : جلس زيد وجلست الساريةُ ، وهو معنى لا يصح : لأنَّ (السارية) لا يصح أن يسند إليها الجلوس ، وكذلك لا يصح رفع (طلوع) عطفًا على زيد ؛ لأنَّه لا يصح أن يكون التقدير : ضحك زيد وضحك طلوعُ الشمس ؛ لأن طلوع الشمس لا يصح أن يسند إليه الضحك ، فلما لم يصح في هذه الأمثلة العطف لم يصح عند الأخفش وابن جني المعية ، وقد تبنى ابن يعيش مذهبهما (٢)

وقال أبو حيان : ((ويلزم من كون المفعول معه أن يصح عطفه على ما قبله ، وأنَّ أصل هذه الواو العطف ، وهذا مذهب الجمهور ، والأخفش ، والسيرافي ، والفارسي ... وابن عصفور ، وابن الضائع ، وقد ذكر الإجماع على ذلك أبو الحسن بن الباذش)) (٣)

وهذا أمر غريب ، فكيف تسنَّى للأخفش ، وابن جني ، وابن يعيش ، والجمهور ، إذا صح أنَّه مذهب الجمهور ، كيف تسنَّى لهم أن يلغوا تراكيب شاع استعمالها ، بحجة أنّ واو المعية في الأصل واو العطف ، والحقيقة أنَّه ليس في هذه القضية أصل وفرع ، فكل واو من أقسام الواو قائمة برأسها ؛ لأنَّه إذا لم يصح جعل الواو هنا واو معية ، لعدم صلاحها أن تكون واو عطف ، فهذا يعني أيضًا أنّ واو القسم ، وواو (رُبَّ) ، لا يصح لكل منهما أن تعمل، فتجر ما دخلت عليه ؛ لأنَّ أصلها واو العطف ، وواو العطف لا تعمل .

فما تبناه ابن جني مذهب بعيد ؛ ولهذا رد نحاة قوله وأنكروه ، قال ابن مالك : ((ذكر ابن خروف أنَّ أبا الفتح ابن جني ، قال : إنَّ العرب لم تستعمل الواو بمعنى (مع) إلاّ في موضع يصح أن تقع فيه عاطفة ، وأنكر قوله ابن خروف ، وهو في الإنكار حقيق ، فإنَّ العرب استعملت الواو بمعنى (مع) ، في مواضع لا يصلح فيها العطف ، وفي مواضع يصلح فيها العطف)) (٤).

كما أنَّ قول أبي حيان بأنَّ مذهب ابن جني ، هو مذهب جمهور النحاة ، فيه نظر ، إذ يبدو أنَّ العكس هو الصحيح ، فقد صرح كثير من النحاة بصلاح استعمال الواو بمعنى (مع)،

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٣٩/٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٤٣٩/١ .

(٣) ارتشاف الضرب ٢٨٦/٢ ، وينظر : همع الهوامع ١٣٧/٢ ، وشرح جمل الزجاجي ٢٨٠/٢ .

(٤) شرح التسهيل ١٩٠/٢.١٩١ ، وينظر : ارتشاف الضرب ١٨٦/٢ .

سواءً أكانت في موضع يصح فيه العطف ، أم لا ، من ذلك قول ابن الحاجب : ((فإن كان الفعل لفظًا وجاز العطف فالوجهان ... وإن لم يجز العطف تعيَّن النصب)) (١) يعني : تعيَّن النصب على المعية ، وقول ابن مالك : ((فإنَّ العرب استعملت الواو بمعنى (مع) في مواضع لا يصلح فيها العطف ، وفي مواضع يصلح فيها)) (٢) وقول الكيشي : ((قاعدة : المصير إلى المنصوب بمعنى (مع) واجب متى أريد العطف ثم تعذر... وإذا لم يتعذر العطف ... جاز الوجهان)) (٣)وقول ابن عقيل : ((وإن لم يمكن عطفه تعيَّن النصب على المعية)) (٤)وقول الصبان مؤيِّدًا قول الأشموني : ((وقوله (سيري والطريق) يفيد أنَّه لا يشترط في نصب الاسم على أنَّه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه ، وهو كذلك ، خلافًا لابن جني)) (٥).

المطلب الثالث : المفعول معه بين النصب لفظًا، والمعية معنىً

صرح النحاة بمجيء المفعول معه مرفوعًا ، إلاَّ أنَّهم لم يصطلحوا على تسميته بالمفعول معه؛ لأنَّه لم يكن منصوبًا ، وهذه واحدة من المصائب التي ابتلي بها النحو العربي، ومن لدن النحاة أنفسهم ، وهي العمل بنظرية العامل ، والانقياد لها والاحتكام إليها ، مع أنَّها نظرية من صنعهم واختلاقهم ، فالرضي ، مثلاً ، وإن صرَّح بأنَّ (ضيعتُه) ((مصاحبة لكل رجل ؛ لآنَّ الواو بمعنى (مع))) إلاَّ أنَّه لم يعربها مفعولاً معه ؛ لآنَّها لم تكن منصوبة (٦) وكذلك صرَّح بأنَّ الواو في : أنت ورأيُك ، مقصود بها المصاحبة ، إلاَّ أنَّه لم يعرب (رأيُك) مفعولاً معه ؛ لكونه غير منصوب (٧) وقال في بيت الشاعر :

وأنتَ امرؤ من أهل نجد وأرضُنا   تهامٍ وما النجديُّ والمتغوِّرُ

((فها هنا العطف أولى ، وإن قصدتَ المصاحبة لعدم الناصب)) (٨)فالنحاة برغم اعترافهم بأنّ الاسم المرفوع في هذا البيت واقع بعد واو بمعنى (مع) إلاَّ أنَّهم مع ذلك ، لم يعربوه مفعولاً معه

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٣٧/٢ ،

(٢) التسهيل لابن مالك ١٩٠/٢.١٩١، .

(٣) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٠٣ .

(٤) شرح ابن عقيل ٥٩٥/١.

(٥) حاشية الصبان ١٩٨/٢

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ٣٦/٢

(٧) المصدر نفسه ٤٤/٢

(٨) شرح كافية ابن الحاجب ٤٣/٢ ، وهو من أبيات سيبويه تحقيق هرون ٣٠٠/١ ، وتعليق بديع ٣٥٩/١، والغور وتهامة : ما انخفض من بلاد العرب ، ونجد : ما ارتفع منها ، وتهام : نسبة إلى تهامة (بكسر التاء)

، لا لشيء ، إلاَّ لآنَّه غير منصوب ، فيتركون الأخذ بالمعنى ويعربونه معطوفًا ، مع أنَّ الواو واو معية ، وهذا العطف الذي يزعمونه ، لا وجود له في هذا الشاهد ، ولا في الشواهد الأخرى ، ومثل هذا قال ابن يعيش في البيت الذي استشهد به سيبويه

يا زِبْرِقانُ أخا بني خَلَفٍ   ما أنتَ وَيْبَ أبيك والفخرُ

((والشاهد فيه رفع (الفخرُ) بالعطف على (أنت) مع ما في الواو من معنى(مع) وامتناع النصب فيه)) (١)

وقد اختلف النحاة في تحديد عامل النصب في المفعول معه ، وانقسموا فيه على خمسة أقوال ، وهي :

١-الفعل وما أشبهه قبل الواو ، ونصبه بوساطة الواو ، وهذا هو مذهب سيبويه .

٢-فعل مضمر وما أشبهه بعد الواو ، يقدر بمعنى الملابسة ، وهذا مذهب الزجاج .

٣-الخلاف ، وهو مذهب الكوفيين .

٤-منصوب انتصاب الظرف . وهذا مذهب الأخفش .

٥-الواو ، وهو مذهب الجرجاني (٢) .

فأصحاب هذه الأقوال مختلفون فيما بينهم بتحديد عامل النصب ، وكل منهم يزعم صحة ما قال به ، وبطلان حجة ما قال به الآخر ، مما يدل على أنَّها جميعًا أقوال مختلقة ، وعلى أنَّ المفعول معه لا علاقة له بعامل النصب الذي زعموه ، ومصطلح المفعول به الذي استعمله سيبويه ، لا يريد به معناه الذي شاع في كتب النحو ، وإنّما هي تسمية جاءت من تقديره : ما زلتُ وزيدًا ، بـ : ما زلت بزيدٍ ، وكذلك استعماله مصطلح المفعول معه ، فقد جاء من جعل : ما صنعتَ وأباك ، بتقدير : ما صنعتَ مع أبيك ، فواو (وزيد) هي واو المعية نفسها ، إلاَّ أنَّه جاز تقديرها بالباء ؛ لأنَّ الباء و(مع) معنيان متقاربان ، من قبل أنَّ كليهما بصفة إجمالية ، يفيد معنى الإلصاق والملابسة .

ومن الواضح أنَّ سيبويه والنحاة ، لم يصطلحوا على تسمية الاسم بعد واو المعية مفعولا معه ، لكونه منصوبًا ؛ لأنَّ النصب قضية لفظية مشتركة بين المفعولات جميعها ؛ فالمفعول به مثلا ما سمي مفعولاً به ؛ لأنَّه منصوب ، بل لأنّه وقع عليه فعل الفاعل ، أو بتعبير أدق ؛ لأنَّه

، والشاهد فيه رفع : المتغور ، عطفًا على النجدي ، مع ما في الواو من معنى المعية ، والبيت لجميل ، ينظر : ديوانه ص ٩١.

(١) شرح المفصل ٤٤٦/١ ، وينظر : كتاب سيبويه ، تحقيق هرون ٢٩٩/١ ، وتعليق بديع ٣٥٨/١ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٨٩/٢ .١٩٠ ورصف المباني للمالقي ص٤٨٣ ، والمحرر في النحو للهرمي ٨٣٢/٢ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ٢/ ٢٨٦ وشرح التسهيل للمرادي ص ١٥٦ ومغني اللبيب لابن هشام ٣٦٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٩٠/١ .

أفاد معنى المفعولية ، وكذلك الحال لم يعرب ، أويُسمَّ حالاً لأنَّه منصوب ، ولكن لأنَّه بيّن حال صاحبه ، والمفعول لأجله لم يعرب أويُسمَّ مفعولاً لأجله ؛ لأنَّه منصوب ، ولكن لأنَّه أفاد معنى التعليل ، أو معنى : من أجل كذا ، وكذلك المفعول معه ، لم يُعرب مفعولاً معه ؛ لكونه منصوبًا ؛ ولكن لكونه أفاد معنى المعيّة ؛ ووقوعه بعد واو بمعنى (مع) .

وقد أشار أبو حيَّان الأندلسي إلى هذه الحقيقة ، حين عرَّف المفعول معه بقوله : ((وهو الاسم التالي واوًا ، يجعلها بنفسها في المعنى كمجرور (مع) ، وفي اللفظ كمنصوب مُعدًّى بالهمزة)) (١) فقد جعل المعنى هو الأساس في تسمية المفعول معه ، وجعل نصبه قضية لفظية ؛ لذلك شبهه من هذا الوجه بالمفعول المنصوب بعد الفعل المتعدي بالهمزة ، ومن أجل توضيح هذه الحقيقة وتأكيدها نقول : إنَّه قد مرَّ أن واو : لو تُركتِ الناقةُ وفصيلَها لرضعها ، واو معية ، والناقة مفعول معه منصوب ، فلو قيل : لو تَركتَ الناقةَ وفصيلَها لرضعها ، فما الأساس الذي نعتمد عليه في تعيين هذا المعنى للواو وللاسم بعدها ، نصب الاسم أم معنى المعية فيه ؟

مما لا شك فيه أنَّ دليل النصب هنا أصبح مُعطَّلاً ؛ لأنَّه إذا قيل : إنَّ (فصيلها) مفعول معه ، وليس معطوفًا ، بدلالة كونه منصوبًا ، فالمعطوف في المثال منصوب أيضًا .

في هذه الحالة ، وجب علينا الاعتراف بالحقيقة ، وأن نجمع على أنَّ (فصيلها) في المثال المذكور مفعول معه ؛ لكونه تلا واواً بمعنى (مع) لا لكونه منصوبًا ، وهذا هو حاله في كل مثال

والدليل على ذلك أيضًا ، أنَّه كثيرًا ما جاء المفعول معه منصوبًا ، وليس في التركيب الذي جاء فيه فعل ، ولا أثر لوجوده من قريب ، أو بعيد ، إلاَّ أنَّ النحاة تكلفوا أيَّما تكلف لتقديره ، كأنَّما قول من قال أول مرة بأنَّ المفعول معه لا بدَّ من أن يكون منصوبًا ، ولا بدَّ من أن يكون له ناصب من فعل أو شبهه ، آية قرآنية منزلة لا يجوز المساس بها ، وإلاَّ ، كما سيأتي ، فأيّ فعل أو شبهه نصب المفعول معه في نحو : كيف أنت وزيدًا ، وما أنت وزيدًا (٢)، والنساء وأعجازَها ، والرجال وأعضاءها (٣)، وقول عائشه رضي الله عنها : أنا وإياه في لحاف ، وقوله ، صلى الله عليه وسلم : فوالله لأنا وكثرةَ الشيء أخوف عليكم من قلته (بنصب كثرة) (٤)

والدليل على ذلك أيضًا أنَّ النحاة أنفسهم كثيرًا ما اضطروا إلى الالتجاء إلى المعنى ، لا إلى النصب ، لتعيين المفعول معه ، وتمييزه من المعطوف ، كما مر ، وكما فعلوا في قوله

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/٢٨٥ .

(٢) ينظر : كتاب سيبويه ، تحقيق هرون ١/٣٠٣ ، وتعليق بديع ١/٣٦٢.

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٩٤.

(٤) ينظر : المصدر نفسه ٢/٢٠٠ .

تعالى : (فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا) {مريم :٦٨} ؛ فـ (الشياطين) منصوب ، فإذا راعينا قضية النصب ؛ فإنَّه كما جاز إعرابه مفعولاً معه لكونه منصوبًا ، جاز إعرابه معطوفًا ؛ لأنَّ المعطوف عليه ، وهو الضمير (هم) في (لنحشرنهم) منصوب أيضًا ؛ إلاَّ أنَّ كتب التفسير عيّنتْ إعرابه مفعولا معه استنادًا إلى المعنى ، فقد فسَّر الطبري الأية بقوله : ((لنحشرنهم ...مقرنين بأوليائهم من الشياطين)) (١)فقد فسرها بمعنى المعية ، وقال الواحدي : ((وذلك أنَّ كل كافر يحشر مع شيطانه في سلسلة)) (٢) واستنادًا إلى المعنى لا إلى النصب ، رجَّح الزمخشري إعراب (الشياطين) مفعولا معه ، فقال : ((والواو في (والشياطين) يجوز أن تكون للعطف ، وبمعنى (مع) ، وهي بمعنى (مع) أوقع ، والمعنى: أنهم يُحشرون مع قرنائهم من الشياطين الذين أغووهم ، يُقرن كل كافر مع شيطانه في سلسلة)) (٣)

وكذلك استندوا إلى المعنى ، لا إلى النصب ، في إعراب (شركاءكم) مفعولا معه ، في قوله تعالى : (وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِي وَتَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللّهِ فَعَلَى اللّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُمْ ثُمَّ لاَ يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُواْ إِلَيَّ وَلاَ تُنظِرُونِ) {يونس : ٧١}

قال أبو علي النحوي : ((وكلهم قرأ بالهمز وكسر الميم ، من أجمعت)) (٤) ((فالأكثر في الأمر أن يقال أجمعتُ)) (٥)وقال : ((لم يجز أن تعطف على ما قبله ؛ وذلك أنَّه لا يقال : أجمعتُ شركائي ، وإنَّما يقال : جمعتُ شركائي ، وأجمعتُ أمري)) (٦) وقال الجرجاني ، وهو يشرح قول أبي علي النحوي : ((دون أن يكون معطوفًا على لفظ (أَمْرَكُمْ) لأجل أنَّ الإجماع لا يقع على الشركاء ، وحرف العطف يقوم مقام العامل ؛ فلا تقول : ضربتُ زيدًا والعلمَ ؛ ولذلك لا يكون (وَشُرَكَاءكُمْ) معطوفًا على (أَمْرَكُمْ) ؛ لأنك لا تقول : أجمعتُ شركائي؛ وإذا لم يكن معطوفًا على (أَمْرَكُمْ) كان منصوبًا بمعنى (مع))) (٧)

---

(١) جامع البيان ١٢٤/١٦ .

(٢) الوسيط في تفسير القرآن المجيد ١٩٠/٣

(٣) الكشاف ٣١/٣ ، وينظر : أنوار التنزيل ، تفسير البيضاوي ١٧/٤ ، والبحر المحيط ٢٥٦/٦ .

(٤) الحجة في علل القراءات السبع ١٩٩/٣.

(٥) المصدر نفسه ٢٠٠/٣ .

(٦) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٦٢/١ .

(٧) المصدر نفسه ٦٦٣/١ .

وقال ابن خالويه الأصفهاني : ((روى خارجةُ عن نافع (فاجمعوا) بوصل الألف من (جمعتُ) ، وقرأ الباقون : (فأجمعوا) وهو الاختيار ؛ لأنَّ العرب تقول : أجمعتُ على الأمر ، إذا أحكمته ، وعزمت عليه)) (١) .

جاز من جهة اللفظ إعراب (شركاءكم) معطوفًا ، إلاَّ أنَّ النحاة أعربوه مفعولا معه ، استنادًا إلى المعنى ، لكونه تلا واوًا بمعنى (مع) . (٢)

قال ابن هشام : ((ولا يصح جعل (شركاءكم) معطوفًا على (أمركم) ، لأنَّ (أجمع) لا يتعلق بالذوات، بل بالمعاني، كقولك: أجمَعوا على قول كذا ، بخلاف (جمع) ، فإنَّه مشترك... وتقرأ (فاجمعوا) بالوصل فلا إشكال)) (٣)وقال : ((ولا يجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفًا معطوفًا على (أمركم)؛ لأنَّه حينئذ شريك في معناه ، فيكون التقدير أجمعوا أمركم وشركاءكم؛ وذلك لا يجوز ؛ لأنَّ (أجمع) متعلق بالمعاني دون الذوات ، تقول : أجمعتُ رأيي ، ولا تقول: أجمعتُ شركائي)) (٤) .

وقال ابن يعيش : ((وأما قوله تعالى : (فأجمعوا أمركم وشركاءكم) فإنَّ القراء السبعة أجمعوا على قطع الهمزة ، وكسر الميم يقال : أجمعتُ على الأمر ، وأجمعتُه ، ذهب قوم إلى أنَّه من هذا الباب مفعول معه ؛ وذلك لأنَّه لا يجوز أن يعطف على ما قبله ؛ لأنَّه لا يقال : أجمعتُ شركائي ، إنما يقال : جمعت شركائي ، وأجمعتُ أمري ، فلما لم يجز في الواو العطف ، جعلوها بمنزلة (مع) ، مثل : جاء البردُ والطيالسةَ)) (٥)

فقد تعيَّن عند النحاة إعراب (شركاءكم) مفعولا معه ، وامتنع إعرابه معطوفًا ((لأنَّ العرب لا تستعمل (أجمع) في المتفرق ؛ بل الذي يستعمل في ذلك (جمع))) (٦)وفي ذلك قال السيوطي : ((لا يجوز أن يجعل (شركاءكم) معطوفًا ؛ لأنَّ (أجمع) لا ينصب إلاَّ الأمر والكيد ونحوهما ، فإمّا أن يجعل (شركاءكم) مفعولاً معه ، أو مفعولاً به)) (٧)

وكما تعيَّن إعراب (شركاءكم) مفعولا معه استنادًا إلى المعنى لا إلى النصب في كتب النحو، كذلك تعيَّن هذا الإعراب في كتب الإعراب والتفسير ، قال الفراء : ((والإجماع : الإعداد والعزيمة على الأمر ، ونصبت الشركاء بفعل مضمر ، كأنّك قلت : فأجمعوا أمركم وادعوا

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها ص ١٦٠.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٣٧/١ ، والمقرِّب لابن عصفور ص ٢٢٤ .

(٣) مغني اللبيب ٣٦٠/٢ .

(٤) شرح شذور الذهب ص ٢٢٠.

(٥) شرح المفصل ٤٤٢/١ .

(٦) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٨٠/٢ ، وينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٢/٢ .

(٧) همع الهوامع ٢٤٥/٢ .

شركاءكم)) (١) فالفراء لم يجز نصب (شركاءكم) عطفًا على المفعول به (أمركم) ، بل ضَّمن كلامه ما يدل على أنَّه عيّن إعراب (شركاءكم) مفعولا معه ، استنادًا إلى المعنى ، إلاَّ أنَّه توصَّل إلى هذا المعنى بالتقدير المذكور ، ولهذا قال الزجَّاج : ((وزعم الفراء أنَّ معناه : فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم ، وهذا غلط لا فائدة فيه ؛ لأنَّهم إن كانوا يدعون شركاءهم ؛ لأن يجمعوا أمرهم ، فالمعنى : فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، كما تقول : لو تُركتِ الناقةُ وفصيلَها لرضِعها ، المعنى لو تُركتِ الناقةُ مع فصيلها)) (٢)

وكما عينوا إعراب (شركاءكم) مفعولا معه استنادًا الى المعنى فقد منعوا إعرابه معطوفًا استنادًا إلى المعنى أيضًا . قال القيسي : ((كل القراء قرأه بالهمز وكسر الميم ، من قولهم : أجمعت على أمر كذا ، وكذا، إذا عزمت عليه ... تقول جمعت الشركاء والقوم ، ولا تقول أجمعتُ الشركاء ، إنّما يقال : أجمعت ، في الأمر خاصة ، فلذلك لم يحسن عطف الشركاء على الأمر)) (٣)

وكذلك أوجبوا الاستناد إلى المعنى لا إلى النصب في تعيين إعراب الاسم مفعولاً معه بعد الواو في قوله تعالى : (وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) {الحشر : ٩} قال السيوطي : ((فالإيمان مفعول معه ، أو مفعول به بـ(اعتقدوا) مقدرًا)) (٤) وقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُوْلَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ) {البينة : ٦} قال الحيدرة اليمني : ((فقدره بعض النحاة (مع المشركين)؛ إذ لا يجوز (كفروا) من أهل الكتاب ، ومن المشركين؛ لأنَّهم كلهم كفار ، و (من أهل الكتاب) بمعنى التبعيض)) (٥) .

يعني أنَّه اذا جعلنا (المشركين) معطوفًا على الذين (كفروا) يكون التقدير : إنَّ الذين كفروا من أهل الكتاب ، والذين كفروا من المشركين ، وهذا لا يصح معنى ، لأنَّ المشركين ليس

---

(١) معاني القرآن ٣١٧/١ ، وينظر : جامع البيان ، تفسير الطبري ١٦٢/١١ .١٦٣ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢٣/٣ ، وينظر : الوسيط في تفسير القرآن المجيد للواحدي ٥٥٥/٢ .

(٣) مشكل إعراب القرآن ٣٨٧/١ ،وينظر : الحجة للفارسي ٢٠٠/٣، والبحر المحيط ٢٣٢/٥، والدر المصون ٢٤٢/٦ ، وقراءة (فاجمعوا) بهمزة الوصل وفتح الميم ، هي قراءة رويس من القراء العشرة ، وقرأ الباقون (فأجمعوا) بهمزة القطع ، وكسر الميم ينظر : التسهيل في قراءات التنزيل ص ٢١٧ ، والميسر في القراءات الأربع عشرة ص ٢١٧ .

(٤) همع الهوامع : ٢٤٥/٢ .

(٥) كشف المشكل ص ١١٩ .

منهم كافر ، ومنهم غير كافر ، إذ كلهم كفرة ؛ فاستنادًا إلى المعنى تعيّن إعراب (المشركين) مفعولاً معه لا معطوفًا .

المبحث الثاني : المفعول معه مرفوعًا

المطلب الأول : شواهد المفعول معه المرفوع

تبين من المبحث السابق ، أنَّ المفعول معهُ مُيِّز من المعطوف ؛ لكونه تلا واوًا بمعنى (مع) ، لا لكونه منصوبًا ، فإذا ورد الاسم بعد هذه الواو ، وجب إعرابه مفعولاً معه ، سواء أكان منصوبًا أم مرفوعًا أم مجرورًا ، وهذا ما قام به سيبويه نفسه ، فقد قال في الباب الذي أعقب باب المفعول معه المنصوب مباشرة ما نصه : ((هذا باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول ، إلاَّ أنَّها تعطف الاسم هنا على ما لا يكون ما بعده إلاَّ رفعًا على كل حال : وذلك قولك : أنت وشأنُك ، وكلُّ رجل وضيعتُه ، وما أنت وعبدُ الله ، وكيف أنت وقصعةٌ من ثريد (برفع قصعة) ... ولو قلتَ : أنت وشأنُك ، كنتَ كأنك قلتَ : أنت وشأنُك مقرونان، وكل امرئ وضيعتُه مقرونان ؛ لأنَّ الواو في معنى (مع) هنا ... ومثله : أنت أعلم ومالُك ؛ فإنما أردتَ: أنت أعلم مع مالك)) (١)

فقد صرح سيبويه بأنَّ هذا الباب هو كالباب الذي قبله، يعني كالمفعول معه المنصوب، من حيث المعنى والتقدير ، لا يختلف عنه إلاَّ في شيء واحد ، وهو كونه مرفوعًا .

وقد أكثر سيبويه من الاستشهاد بالمفعول معه المرفوع ، من ذلك قول المُخَبَّل السعدي من الكامل :

يا زِبْرِقانُ أخا بني خَلَفٍ   ما أنتَ وَيْبَ أبيكَ والفخرُ

فـ(الفخرُ) مفعول معه لأنَّ الواو واو المعية ، وهو في سياق هذا المعنى ، لكنه برغم ذلك لم ينصب بل رفع ، والمسوغ لرفعه عطفه لفظًا على (أنت) وقول جميل من الطويل

وأنتَ امرؤ من أهل نجد وأهلنا   تهامٍ فما النجديُ والمتَغَوِّرُ

والشاهد (المتغورُ) جاء بعد واو أفادت معنى المعية ، إلاَّ أنَّه مع ذلك رفع لعطفه لفظًا على النجدي .

وكذلك قول الشاعر من الوافر

وكنتَ هناك أنتَ كريمَ قيسٍ   فما القيسيُّ بعدك والفِخارُ (٢)

---

(١) كتاب سيبويه ، تحقيق هرون ٢٩٩-٣٠٠ ، وتعليق بديع ٣٥٨/١-٣٦٠ ، والطيالسة : جمع الطيلسان ، وهو ضرب من الألبسة ، ينظر : لسان العرب ، مادة ، طلس ، ١٣٢/٩ ، وتاج العروس ١٠٤/١٦ .

(٢) هذا البيت لم ينسبه سيبويه إلى أحد ينظر : كتاب سيبويه تحقيق هرون٣٠٠/١ ، وتعليق بديع ٣٥٩/١.

فـ(الفِخارُ) مفعول معه ، لكنه رُفِعَ لعطفه على القيسي لفظًا، وهذا هو مسوغ رفع المفعول معه عند سيبويه [١] وذكر أنَّ المفعول معه المرفوع يكون على أربعة أضرب :

الأول : وجوب الرفع ، نحو : ((أنتَ وشأنُك ... وكل امرئ وضيعتُه ؛ لأنَّ الواو في معنى (مع) هنا ... ومثله أنت أعلمُ ومالُكَ ، فإنما أردت : أنت أعلم مع مالك ، وأنت أعلم وعبدُ الله ، أي : أنت أعلم مع عبد الله)) [٢]

فواو (ومالُك) واو معية ، ولا يصح أنْ تكون واو عطف ؛ لأنَّه لا يصح وصف المال بأنَّه أعلم ، وكذلك واو (وعبدُ الله) ؛ لأنَّه ليس المراد الإخبار بأنَّ كُلاًّ من المخاطب ، وعبد الله أعلم من سواهما ، بل المراد بأنَّ المخاطب يكون أعلم من غيره ، عند جمع علمه بعلم عبد الله ، أمّا عند انفراده بعلمه فلا .

وقال : ((وأمَّا : أنت وشأنُك ، وكل امرئ وضيعتُه ، وأنت أعلمُ وربُّك ، وأشباه ذلك، فكله رفع لا يجوز فيه النصب)) [٣]

الثاني : وجوب النصب ، نحو : ((ما زلتُ أسير والنيلَ ، أي : مع النيل ...)) [٤]

الثالث: جواز الوجهين ، نحو : ما صنعت أنت وأباك ، وما صنعتَ أنت وأبوك [٥]

والرابع: جواز الرفع والنصب ، والرفع أجود وأكثر ، نحو : ((ما أنت وعبدُ الله ، وكيف أنت وعبدُ الله ... لأنَّك إنما عطفتَ بالواو ، إذا أردتَ معنى (مع) على كيف))[٦]

وقال : ((وزعموا أنَّ أناسًا يقولون : كيف أنت وزيدًا؟ وما أنت وزيدًا ، وهو قليل في كلام العرب)) [٧]

وقال : ((وأمَّا الاستفهام فإنَّهم أجازوا فيه النصب ؛ لأنَّهم يستعملون الفعل في ذلك الموضع كثيرًا ، يقولون : ما كنت ، وكيف تكون ، إذا أرادوا معنى (مع))) [٨]وجاء في مجالس ثعلب :

((وكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكُليتين من الطحال

---

[١] كتاب سيبويه تحقيق هرون ٢٩٩/١-٣٠٠ ، وتعليق بديع ٣٥٨/١-٣٥٩ .

[٢] المصدر نفسه ، تحقيق هرون ٢٩٩/١-٣٠٠ ، وتعليق بديع ٣٥٨/١-٣٦٠

[٣] المصدر نفسه ، تحقيق هرون ٣٠٥/١ ، وتعليق بديع ٣٦٥/١.

[٤] المصدر نفسه ، تحقيق هرون ٢٩٨/١ ، وتعليق بديع ٣٥٦/١ .

[٥] المصدر نفسه ، تحقيق هرون ٢٩٨/١ ، وتعليق بديع ٣٥٧/١ .

[٦] المصدر نفسه ، تحقيق هرون ٣٠١/١ ، وتعليق بديع ٣٦٠/١.

[٧] المصدر نفسه ، تحقيق هرون ٣٠٣/١ ، وتعليق بديع ٣٦٢/١ .

[٨] كتاب سيبويه تحقيق هرون ٣٠٦/١ ، وتعليق بديع ٣٦٥/١ .

فقوله : بني أبيكم ، أي : مع بني أبيكم ، تقول : استوى الماء والخشبةَ ، أي : يجعلون الواو بمعنى (مع) ... ويقال : ما أنت وزيدٌ ، وما أنت والباطلُ (برفع زيد والباطل) ، وربما نصبوا(الباطل) وهو قليل،قال أبو العباس:كلام العرب:ما أنت وقصعةٌ من ثريد))(١) (برفع قصعة) وقد كثر ما استشهد النحاة بالمثال الأخير، في باب المفعول معه المرفوع (٢) ، حتى قال قال الكيشي : ((وفي مثل قولهم : ما أنتَ وقصعةٌ من ثريد ، الرفع ... وهذا الباب قياس عند بعضهم لكثرة صوره ، ومقصور على السماع عند آخرين)) (٣)

فقد بيَّن سيبويه والنحاة أنَّه لا يصح جعل (قصعةٌ) معطوفة على ما قبلها مرفوعة كانت أم منصوبة ؛ لأنَّ المراد : كيف أنت مع قصعة من ثريد ، في الحالين ، إلاَّ أنَّ سيبويه عبَّر عن الرفع بمصطلح العطف ، وهو لم يرد حتمًا معنى العطف الحقيقي ، بل أراد التبعية اللفظية : إذ يمتنع العطف ؛ لأنّه يصح أنْ يُسأل عن حال المخاطَب العاقل ؛ لكنَّه من غير المعقول أنْ يُسأل عن حال القصعة ، وعمَّا لا يعقل ، وهذا هو المراد ، أوضحه مَن فسَّر قوله، قال السيرافي في شرحه للكتاب : ((أنت وشأنُك ، وكل رجل وضيعتُه ، وكل امرئ وصنعتُه ، (برفع الاسم بعد الواو) فيكتفون بذلك ؛ لأنَّ معنى الواو معنى (مع) كأنَّهم قالوا : كل رجل مع ضيعته ، وأنت مع شأنك ، وهذا كلام مكتف ... أنت أعلم وعبدُ الله ، وأنت أعلم ومالُك (برفع عبد الله ، ومالك) معناه : أنت أعلم مع مالك فيما تدبره به ، وأنت أعلم مع عبد الله فيما تعامله به)) (٤)

وأوضح السيرافي المسوغ الذي استند إليه سيبويه في رفع المفعول معه بقوله : ((هذا الباب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول ؛ لأنَّهما بمعنى (مع) ، إلاَّ أنَ الباب الأول في أوله فعل ، يعمل فيما بعد الواو... وهذا الباب فيه اسم معطوف على اسم بالواو التي معناها (مع) ، فيعطف ما بعد الواو على ما قبلها لفظًا ، والمعنى فيه الملابسة)) (٥)

ويعني بـ(الملابسة) معنى المعية ، فقد أكد السيرافي على مسألة مهمة عندما قال : ((فيعطف ما بعد الواو على ما قبلها لفظًا)) فهو بهذا يعني أنَّ الاسم بعد الواو في الأمثلة التي استشهد بها سيبويه هو مفعول معه ، وإن جاء مرفوعًا ؛ لأنَّ هذا الرفع كان من باب عطفه على ما قبله لفظًا لا معنىً .

وقال الشنتمري : ((هذا باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول ، إلاَّ أنَّها تعطف الاسم ههنا على ما لا يكون ما بعده إلاَّ رفعًا ، على كل حال ، وذلك قولك : أنت وشأنُك ، وما

---

(١) ص ١٠٣ .

(٢) ينظر : مجالس ثعلب ١٠٣/١ ، والفوائد والقواعد للثمانيني ص ٢٩٩.

(٣) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٠٤.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١٩٨/٢ .

(٥) شرح كتاب سيبويه ١٩٧/٢ .

شأنُك وشأنُ زيد؟ وما أنت وعبدُ الله... ما أنت ... والفخرُ ... فما النجديُّ والمُتَغَوِّرُ ... فما القيسيُّ بعدك والفِخارُ... إنْ قال قائل : نحن متى عطفنا شيئًا على شيء بالواو دخل الآخر في ما دخل فيه الأوَّل ... قيل له : قام زيدٌ وعمرٌو ، ليس أحدُهما لابسًا للآخر ، ولا بينهما فرق في وقوع الفعل من كل واحد منهما على حدة ، وإذا قلنا : ما صنعتَ وأباك ؟ أو ما أنت والفخرُ ، فإنَّما تريد : ما صنعتَ مع أبيك ، وما أنت مع الفخر ؟ ... ويدلك على صحة هذا المعنى أنَّ قائلاً لو قال : زيد وعمرُو ، وهو يريد ، خارجان ، لم يجز حذف الخبر ؛ لأنَّه بمنزلة قولك : زيد معرى من الخبر، ويجوز أنْ تقول : أنت وشأنُك ، فتكتفي بهذا اللفظ ، وتضمر الخبر ، وتقديره : أنت وشأنك معروفان ؛ لأنَّ الواو إنْ كانت بمعنى (مع) دلت على ذلك)) (١)

فقد فرَّق بين واو (أنت وشأنُك) وباقي الأمثلة المرفوعة الاسم بعدها ، وبين واو العطف ، في الحكم والمعنى والتقدير وتمام الفائدة ، مؤكدًا أنَّها ليست واو عطف كما يُظَنُّ ويُقال ، وإنْ عُبِّرَ عنها بهذا المصطلح ، بل هي بمعنى (مع) ، وبمعنى واو (ما صنعتَ وأباك) تمامًا ، ومن الأدلَّة الدامغة التي ذكرها على أنَّها واو معية ولا يصح أنْ تكون واو عطف أنَّه بها تتم الفائدة ويكمل المعنى نحو : أنت وشأنُك ، ونحو : كل إنسان وضيعتُه، بخلاف ما لو جعلناها واو عطف .

وقد أشار نحاة إلى هذا المفعول معه المرفوع ، وإن لم يصرحوا باسمه ، ومن حيث لا يشعرون، فقد قال ابن عصفور : ((وأمّا منع أبي القاسم الرفع في : استوى الماءُ والخشبةَ، ففاسد ، وكأنَّ الذي حمله على ذلك ، أنَّه لا يسوغ : استوى الماءُ واستوت الخشبةُ ، وهذا لا حجة فيه ؛ لأنَّه . وإن لم يسمع ذلك فيه فلا يمتنع العطف ، كما لم يمتنع : اختصم زيد وعمروُ، بالرفع ، وإن لم يسغ : واختصم عمروُ)) (٢)

فقد ذكر أنَّ الزجاجي منع رفع (الخشبة) في : استوى الماءُ والخشبةَ ، استنادًا إلى أنَّه غير جائز على معنى العطف ، أي : إذا أريد به العطف المحض ؛ لأنّ هذا العطف يستوجب إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول ، فيكون التقدير استوى الماءُ واستوت الخشبةُ ، وهذا لا يصح معنى، فرد عليه ابن عصفور بأنَّ هذا جائز ، عند رفع (الخشبة) عطفًا على الماء لفظًا؛ لأنَّ العطف اللفظي لا علاقة له بالمعنى ، ولا يؤثر فيه ؛ إذ يبقى الاسم (الخشبة) مفعولاً معه برغم رفعه ، قياسًا على رفع الاسم بعد الواو في نحو : اختصم زيد وعمروٌ ، على الرغم من عدم صحة معنى العطف في هذا المثال لعدم صحة أن يقال : اختصم زيد واختصم عمرو ؛ لأنَّ المراد من الواو معنى (مع) ، والتقدير : اختصم زيد مع عمرو .

---

(١) النُكَت في تفسير كتاب سيبويه ص ١٦٩ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨١.٢٨٢ .

وهذا شاهد جديد يُصرّح به النحاة على المفعول معه المرفوع ، ومن أمثلته الأخرى ، تكلم المعلمُ والطالبُ ؛ فـ(الطالبُ) وإن كان مرفوعًا ، فهو مفعول معه ، إذ المعنى المراد : تكلم المعلم مع الطالب ، وإذا جعل معطوفًا ، تغير المعنى واستوجب أن يكون أنَّ كلاًّ منهما تكلم مع إنسان آخر ، أي : وقع فعل الكلام من كل واحد منهما على حدة .

فقد تبين مما تقدم ذكره ، أنَّ المفعول معه ، كما ورد منصوبًا ورد مرفوعًا ؛ لذلك جاز نصب ما جاء منه مرفوعًا ، ورفع ما جاء منه منصوبًا ؛ فقد نُسب إلى الصيمري ، أنّه أجاز نصب الاسم بعد الواو في : كل رجل وضيعتُه ، وأن يقال : كل رجل وصيعتَه (١) فلأنَّ الاسم (ضيعته) الواجب رفعه عند جمهور النحاة ، مفعول معه برغم رفعه ؛ لكونه تلا واوًا بمعنى (مع) ، أجاز الصيمري نصبه على هذا المعنى نفسه .

ومما جاء على شاكلة : كل رجل وضيعته ، وهو منصوب ((قول العرب : الرجال وأعضاءها ، والنساء وأعجازَها (٢)((قال ابن خروف : وبعض العرب ينصب إذا كان معه خبر ، وجعل من ذلك قول عائشة ، رضي الله عنها : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الوحي ، وأنا وإياه في لحاف (٣) ... وروي في حديث آخر ، أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم، قال: أبشروا ، فوالله لأنا وكثرةَ الشيء ، أخوف عليكم من قلته ، بنصب(كثرة)(٤)، ذكره أبو علي الشلوبيني ، وعضَّد به ماحكاه عن الصيمري ، من جواز النصب في أنت وشانك ، وكل رجل وضيعته)) (٥)

وكما ورد المفعول معه مرفوعًا في اللغة ، ورد كذلك في القرآن الكريم ، كقوله تعالى : (وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِي وَتَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللّهِ فَعَلَى اللّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُمْ ثُمَّ لاَ يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُواْ إِلَيَّ وَلاَ تُنظِرُونِ) {يونس : ٧١} .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٩٤/٢ ، وشرح التسهيل للمرادي ص٥١٧ ، وارتشاف الضرب ٢٨٥/٢ ـ ٢٨٧. ، والصيمري نسبة إلى صيمرة ، وهو موضع بالبصرة ، أو بلد بين ديار الجبل وديار خوزستان ، واسمه : عبد الله بن علي بن إسحاق النحوي ، له التبصرة في النحو ، أحسن فيه التعليل على قول البصريين، ولم تذكر كتب التراجم تاريخ وفاته. ينظر: البلغة ص ١٠١، وبغية الوعاة ٤٦/٢ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١٩٤/٢ .

(٣) ينظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري ١٣٧/٧، شرح الحديث رقم ٣٧٧٥ .

(٤) لم أجد نص هذا الحديث في الصحيحين ، ولا في كتب السنن الستة .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٠/٢ .

قرأ القراء السبعة والعشرة (فأجمعوا) بقطع الهمزة وكسر الميم ، وكذلك في قراءة رويس في قوله الثاني ، وقرأ يعقوب وهو من القراء العشرة (شركاؤكم) بالرفع ، وقرأ الباقون بالنصب (١) .

قال الفراء : ((وقد قرأها الحسن (وشركاؤكم) بالرفع ، وإنَّما الشركاء ها هنا آلهتهم ، كأنّ‌ّ‌َه أراد : أجمِعوا أمركم وأنتم وشركاؤكم ، ولست أشتهيه ؛ لخلافه للكتاب ، ولأنَّ المعنى فيه ضعف ؛ لأنَّ الآلهة لا تعمل ولا تُجمع)) (٢) .

وقراءة الرفع التي هي قراءة يعقوب ، قرأها أيضًا ((أبو عبد الرحمن ، والحسن ، وابن أبي إسحاق ، وعيسى الثقفي ، وسلام ... ورويت عن أبي عمرو)) (٣)

وقال الأخفش : ((وقال بعضهم (وشركاؤكم) بالرفع والنصب أحسن ؛ لأنَّك لا تجري الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع ، إلاَّ أنَّه حسن في هذا للفصل الذي بينهما ، كما قال تعالى : (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ) {النمل :٦٧} فحسن ؛ لأنَّه فصل بينهما بقوله (ترابًا) (٤)

إلاَّ أن عطف (آبَاؤُنَا) على اسم : كان ، جاز في هذه الآية ، لجواز معنى العطف ، أما عطف (شركاؤكم) على واو (فَأَجْمِعُواْ) لا يجوز لفساد معنى العطف .

وفي الكشاف وغيره : قرأ الحسن البصري ، وأبو عبد الرحمن وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر ، وسلام ، ويعقوب ، وأبو عمرو (شركاؤكم) بالرفع ، و (أجمعوا) بهمزة القطع وكسر الميم ، ووجهت قراءة الرفع على أن (شركاؤكم) معطوف على الضمير المرفوع المتصل ، وهو الواو من (فأجمعوا) الواقع في محل رفع فاعلاً ، وجاز العطف عليه من غير تأكيد لقيام الفاصل (أمركم) مقامه ، ولطول الكلام (٥) .

إجماع النحاة والمعربين والمفسرين على أنَّ المفعول معه لا يكون إلاَّ منصوبًا ، أسقطهم في مأخذين :

المأخذ الأول : توجيههم قراءة الرفع هنا على العطف على الضمير المرفوع ، في حين أنَّ هذا العطف لا يصح لثلاثة أمور :

---

(١) ينظر : التسهيل لقراءات التنزيل ص ١٢٧ ، والميسر في القراءات الأربع عشرة ص٢١٧ .

(٢) معاني القرآن ٣١٨/١

(٣) المحتسب لابن جني ٤٣٤/١

(٤) معاني القرآن ص ٢١٨ .

(٥) ينظر: الكشاف ٣٤٦/٢ ، والمحرر الوجيز ١٣٢/٣ ، والبحر المحيط ٢٣٢/٥ ، والدر المصون ٢٤٣/٦.

الأول : أنَّه خلاف المراد ؛ لأنَّ المراد المعية لا العطف ، ولهذا نجد أنَّ هناك من أوَّل الآية وعبَّر عنها بمعنى المعية ، فقد قال الطبري : ((قرأ الحسن البصري بالرفع ، على معنى : وأجمعوا أمركم ، وليجمع أمرهم أيضًا معكم شركاؤكم)) (١) .

والثاني : أنَّ المقصود بـ (شركاؤكم) الأصنام ، التي كان العرب يتخذونها آلهة ، يتقربون إليها من دون الله (٢)، فلا يصح مخاطبتها على أنها تصنع شيئًا ، وهذا ما نبَّه عليه الفراء والنحاس بقوله : ((والأصنام لا تصنع شيئًا)) (٣) .

والثالث : أنَّ (فأجمعوا) فعل أمر ، والأمر فيه موجّه إلى العرب من المشركين ، فهم المخاطبون بهذا الطلب ، وليس الشركاء ، هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فإن فعل الأمر لا يكون فاعله إلاً ضميرًا مضمرًا ، أو ضميرًا متصلاً ، ولا يصح أن يكون اسمًا ظاهرًا ، و(شركاؤكم) اسم ظاهر ، فكيف يصح عطفه على فاعل (فأجمعوا) ، لأنَّ العطف يعني التشريك في الحكم ، ووجوب صحة تكرار الفعل ، وهنا لا يصح تكراره .

وهذا ما صرح به النحاة ، كما مر، عندما عينوا جعل (بني) مفعولاً معه ، ومنعوا رفعه على العطف في قول الشاعر:

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكُليتين من الطحال

فالمراد من الأية هنا ، كما قال النحاة في البيت هناك ، معنى المعية ، وليس العطف؛ وذلك لأن الشركاء ليسوا مأمورين بأن يجمعوا أمرهم ، وإنما المأمورون المخاطبون ، وهم المشركون من العرب ، فإن عطف لزم أن يكون الشركاء مأمورين وهم ليسوا بمأمورين (٤).

والمأخذ الثاني : أدهى وأمر ، إنّه أشد وأنكى من المأخذ الأول ، وهو تعبيرهم عن قراءة الرفع بأنَّها وجه ضعيف ، ومستبعد (٥)

ولو أدركوا الحقيقة ، وهي أنَّ (شركاؤكم) بالرفع،هو مفعول معه مرفوع ، وليس معطوفًا ، لما سقطوا في هذا المأخذ الكبير ؛ لأنَّ قراءة الرفع من القراءات العشر ، تعد عند جمهور القراء من القراءات المتواترة ، والقراءة المتواترة تعد قرآنًا نزل بها جبريل على قلب محمد ، صلى الله عليه وسلم ، فمن ضعَّف واستبعد قراءة متواترة ، فقد ضعَّف واسبعد القرآن .

---

(١) جامع البيان ١٦٤/١١ ، وينظر : الدر المصون ٢٤٣/٦ .

(٢) ينظر : جامع البيان ١٦٤/١١ .

(٣) إعراب القرآن ص ٤٠٢ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك٢٠٠/٢ ، وشرح التسهيل للمرادي ص ٥١٩ ، ومجيب الندا ص ٣٦٤، ٣٦٦ ،وشرح التصريح ٥٢٠/٢-٥٢٢ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ٣١٨/١ ، وإعراب القرآن ص٤٠٢ .

وكذلك جاء مرفوعًا في قوله تعالى : (وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلاَ مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا وَلاَ تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الْظَّالِمِينَ) {البقرة :٣٥} . قال الزمخشري : ((و(أنت) تأكيد للمستتر في (اسكن)؛ ليصح العطف عليه)) (١) وقال ابن عطية : ((و(أنت) تأكيد للضمير الذي في (اسكن) و (زوجك) عطف عليه)) (٢) وقال أبوحيان :((وهذا أحد المواضع التي يستكن فيها الضمير وجوبًا، و(زوجك) معطوف على ذلك الضمير المستكن ، وحسن العطف عليه تأكيده بـ (أنت)...وتضافرت نصوص النحويين والمعربين على ما ذكرنا ، من أنَّ (وزوجك) معطوف على الضمير المستكن في (اسكن) ،ويكون ذاك من عطف المفردات، وزعم بعض الناس أنَّه لا يجوز إلاَّ أن يكون من عطف الجمل ،التقدير: ولتسكن زوجك، وحذف (ولتسكن) لدلالة (اسكن عليه)) (٣) .

وهذا العطف لا يصح ، وهذا ما صرح به النحاة أنفسهم من قبل في الشاهد الذي استشهد به سيبويه

فكونوا أنتم وبني أبيكم ....

فيمتنع أيضًا في الآية هنا ، كما امتنع عند النحاة في البيت هناك ، عطف (زوجك) على الضمير المستكن في (اسكن) ؛ لأنك لو عطفت لزم أن تكون حواء مأمورة ، والآية لا تريد أن تأمرها ، وإنَّما تريد أن تأمر آدم المخاطب من دون حواء (٤) .

وهذا ما ذكره المفسرون أيضًا في قوله (وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلاَ مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا وَلاَ تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الْظَّالِمِينَ) { البقرة :٣٥} ((أنَّ من حق المعطوف حلوله محل المعطوف عليه ، ولا يصح هنا حلول (زوجك) محل الضمير ؛ لأنَّ فاعل فعل الأمر الواحد المذكر ، نحو : قم ، واسكن ، لا يكون إلاَّ ضميرًا مستترًا)) (٥) .

والحقيقة أن (زوجك) مفعول معه مرفوع ، وقد ذهب النحاة ، وتبعهم المفسرون إلى أنَّ المفعول معه لا يكون إلاَّ منصوبًا ، فلما وقع مرفوعًا أَوَّلوه على أنَّه معطوف ، ولتسويغ عطفه التجؤوا إلى هذه التأويلات البيِّن تكلفها ، وقالوا بما لا يصح معنى ، ومن البديهي أن يختلفوا في التقدير والتأويل .

---

(١) الكشاف ١٣١/١ .

(٢) المحرر الوجيز ١٢٦/١ .

(٣) البحر المحيط ٢٢٦/١.٢٢٧ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢٠٠/٢ ، وشرح التسهيل للمرادي ص ٥١٩ ، ومجيب الندا ص ٣٦٤، ٣٦٦ ، وشرح التصريح ٥٢٠/٢-٥٢٢ .

(٥) الدر المصون ٢٧٩/١ .

ومن المآخذ في هذه القضية أنهم أعربوا (زوجك) بما خالف المعنى المراد ؛ لأنَّ المراد مخاطبة آدم وحده ، وأنَّ الأمر بالسكن في الجنة موجَّه إليه ، لا إليهما ، فإعراب (زوجك) مفعولاً معه، هو الموافق لتفسير الآية ، فقد ذكرت كتب التفسير ، كالتي مر ذكرها، أنَّ آدم عليه السلام ، لما شعر بالوحشة ، وهو يمشي وحده في الجنة ، خلق الله له زوجته حواء من ضلعه ، ليسكن إليها آدم ويأنس بها (١) .

فسكنُ آدم واستئناسه بحواء ، لا يتحقق إلاَّ بالعيش معها ، أي : بأن تكون واو (وزرجك) واو معية ، لأنَّ بمعنى العطف لا يتعين العيش والسكن معًا في الجنة ؛ بل به يكون وقوع الأمر منه ، سبحانه ، على كل واحد منهما على حدة ، أي : معنى العطف يفسح المجال إلى احتمال أمر الله لآدم بالسكن في الجنة في زمان معين ومكان معين ، وأمره سبحانه ، لحواء بالسكن في الجنة في زمان آخر ومكان أخر ، وليس هذا المراد ، بل المراد تعيين تعلق أمره لهما بضرب من المقارنة والملابسة ، وهذا يوجب جعل واو (وزوجك) واو معية لا واو عطف .

وكذلك قوله تعالى : (وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُواْ مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ {٢٨} فَكَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ){يونس : ٢٨-٢٩}

لا يصح عند النحاة والمفسرين جعلَ (وَشُرَكَآؤُكُمْ) مفعولاً معه لأنَّه مرفوع ؛ لذلك وجب عندهم أن يكون معطوفًا ، والعطف هنا باطل وفاسد بالأدلة الآتية :

١-معنى الآية وتفسيرها يوجب القطع على أنَّ واوَ (وَشُرَكَآؤُكُمْ) واو معية ، لا واو عطف ، لأنَّ الآية تتضمن حوارًا بين المشركين وشركائهم ، والحوار بينهم يقتضي جمعهم في مكان واحد وزمان واحد ، والتعبير عن هذا المقام يكون بمعنى المعية ، لا بالعطف ، وقد قال الطبري في تفسيرها:((يقول تعالى ذكره : ويوم نجمع الخلق لموقف الحساب جميعًا ، ثم نقول حينئذ للذين أشركوا بالله الآلهة الأنداد : مكانكم ، أي : امكثوا في موضعكم)) (٢) فالخطاب إذن موجه إلى المشركين من دون الشركاء ، فبهذا التفسير يمتنع العطف ، لأنَّ العطف يقتضي التشريك في الحكم .

٢-(مَكَانَكُمْ) اسم فعل أمر بمعنى : انتظروا ، أو ، الزموا ، أو امكثوا ، أو اثبتوا ، وفاعله ضمير مستتر واجب الاستتار ، يعود على المشركين (٣)، وهذه هي قواعد اسم الفعل التي يجمع

---

(١) ينظر : جامع البيان ٢٦٣/١ .

(٢) جامع البيان ١٢٩/١١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للأخفش ص ٢١٧ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٤/٣ ، ، والوسيط في تفسير القرآن المجيد للواحدي ٥٤٦/٢ ، والكشاف ٣٣٢/٢ ، والمحرر الوجيز لأبن عطية ١١٧/٣ ، والبيان في

عليها النحاة والمفسرون ، و((أنتم توكيد للمضمر في (مَكَانَكُمْ) (وَشُرَكَآؤُكُمْ) معطوف عليه ، لوجود التوكيد ، كقوله تعالى : (وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ){البقرة : ٣٥}(١) والعطف يوجب جواز أن يحل المعطوف محل المعطوف عليه ؛ لأنَّه بمثابة تكرار اسم الفعل ، بعد ذكر ما يوجبه العطف ، أسأل أساطين النحو من ألفهم إلى يائهم ، بأي وجه من وجوه التقدير ، يصح في هذه الآية أن يحل المعطوف ، وهو اسم ظاهر ، واجب الإظهار ، محل المعطوف عليه ، وهو ضمير مستتر واجب الاستتار ؟!.

٣-المقصود بالشركاء ، كما جاء في كتب التفسير ، الأصنام والأوثان (٢) قال ابن عطية : ((يُؤمَرون بالإقامة في موقف الخزي مع أصنامهم ... وظاهر هذه الآية أنَّ محاورتهم ، هي مع الأصنام دون الملائكة ، وعيسى ابن مريم ... ودون فرعون ، ومن عُبِد من الجنِّ ، بدليل قولهم : (إن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِين){يونس :٢٩} وهؤلاء لم يغفلوا قط عن عبادة من عبدوهم)) (٣) والعطف يقتضي أنَّ الخطاب موجه إلى المشركين ، وإلى الشركاء من الأصنام والأوثان ، ولهذا قال ابن عاشور المتكلم عن لسانه ولسان النحاة : ((وبهذا العطف صار الشركاء مأمورين باللبث في المكان ، والشركاء الأصنام)) (٤) وكيف يصح أن يوجه الأمر إلى أحجار لا تعقل ؟! فالواو إذن للمعية ؛ ليكون الأمر موجهًا إلى المشركين من دون الشركاء .

٤-تقدَّم أنَّ (مَكَانَكُمْ) اسم فعل أمر ((والعرب تتوعد ، فتقول : مكانك ، وانتظر ، فهي كلمة جرت على الوعيد)) (٥) و((مختصة بالتهديد)) (٦) ومعنى العطف يلزم أن يكون هذا التهديد موجهًا إلى المشركين ، وإلى الشركاء على حد سواء ، وهذ أيضًا من الأدلة على أنَّ واو (وَشُرَكَآؤُكُمْ) للمعية لا للعطف ؛ لأنَّ الشركاء ، أصنامًا كانوا ، أم الملائكة ، أم عيسى عليه السلام ، لا ذنب لهم ، في عبادة من عبدوهم ، ولهذا جاء في التفسير أنَّ عدالة الله ،

غريب إعراب القرآن ، للأنباري ٤١١/١ ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٠/٢ ، وروح المعاني للآلوسي ١١٦/٦ .

(١) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٤١١/١ .

(٢) ينظر: جامع البيان ١٢٩/١١ ، والوسيط للواحدي ٥٤٦/٢ ، والتفسير الكبير ٢٤٥/٦، واللباب ٣١٧/١٠.

(٣) المحرر الوجيز ١١٧/٣ .

(٤) التحرير والتنوير ٦٧/١١-٦٨.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١٤/٣.

(٦) التفسير الكبير ٢٤٤/٦.

سبحانه ، تقتضي أن يكون هذا التهديد لا يشمل الشركاء ؛ لأنَّه لا ذنب للمعبود ، ومن لا ذنب له ، لا يوجه إليه التخويف والتهديد ، والوعيد (١)

٥-قرأت فرقة (وَشُرَكاءَكُمْ) بالنصب ، كما جاء هذا في كتب التفسير ، على أنَّ الواو بمعنى (مع) (٢) وهذه القراءة تعزز الأدلة السابقة ، فليس غريبًا أن يُقرأ (وَشُرَكاءَكُمْ) بالنصب على معنى المعية ؛ لأنَّه هو كذلك بهذا المعنى في حال رفعه ، وقد ثبت ، كما مر تفصيله، مجيء المفعول معه في اللغة مرفوعًا ، صرَّح بذلك سيبويه ، وشراح كتابه .

فما تقدم أمور أساسية ، تدل على أنَّ (وَشُرَكَآؤُكُمْ) مفعول معه برغم رفعه ، وسدود عالية ، لا يستطيع النحاة والمفسرون أن يعبروها ؛ لإثبات عطفه على الضمير المستتر في (مَكَانَكُمْ) إلاَّ إذا استطاعوا أن يولجوا الجمل في سَمِّ الخِياط .

المطلب الثاني : رفع المفعول معه بين العطف اللفظي والعطف المعنوي

عُرفت واو العطف بأنَّ ((معناها : إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول)) (٣) فهذا هو معنى العطف ، أمَّا العطف اللفظي فلا علاقة له بالمعنى وقد تقدم قول سيبويه عن المفعول معه المرفوع ، والأمثلة التي استشهد بها في هذا الموضوع ، وتبين انَّه سوَّغ رفع المفعول معه عطفه على ما قبله لفظًا ، لفساد عطفه معنى ، وقد صرح بهذه الحقيقة ووضحها شراح كتابه ، كالسيرافي ، والأعلم الشنتمري ، وكذلك صرح بها ابن مالك ، بقوله : ((فإنَّ العرب استعملت الواو بمعنى (مع) ، في مواضع لا يصلح فيها العطف ، وفي مواضع يصلح فيها العطف ، والمواضع التي لا يصلح فيها العطف على ضربين : أحدهما ترك فيها العطف لفظًا ومعنى ، والثاني : استعمل فيها العطف لمجرد اللفظ ، كاستعمال النعت على الجوار ، فمن الأول استوى الماءُ والخشبةَ ، ومازلتُ أسير والنيل ... ومن الثاني قولهم : أنت أعلم ومالُك (برفع مالك) ، أي : أنت أعلم مع مالك ، كيف تدبره ، ومالك معطوف في اللفظ ... ؛ لأنَّ المال لا يُخبر عنه ، بـ (أعلم))) (٤) .

وقال أبو حيان الأندلسي : ((وذهب ابن خروف وتبعه ابن مالك إلى أنَّ العرب تستعمله في مواضع لا يصلح فيها العطف ، وذلك على ضربين : أحدهما : ترك فيه العطف لفظًا ومعنىً: كقولهم : استوى الماءُ والخشبةَ ، وما زلتُ اسيرُ والنيلَ ... والثاني : استعمل فيه

---

(١) ينظر : التفسير الكبير ٢٤٤/٦-٢٤٥ ، واللباب ٣١٧/١٠ .

(٢) ينظر : الكشاف ٣٣٢/٢ ، وأنوار التنزيل للبيضاوي ١١١/٣ ، والدر المصون ١٨٩/٦ ، وفتح القدير ٤٥٦/٢.

(٣) المقتضب ٥٧/١ ، وينظر : رصف المباني للمالقي ص٤٧٣ ، والجنى الداني ص١٥٨ .

(٤) شرح التسهيل ١٩١.١٩٠/٢ . وينظر : شرح التسهيل للمرادي ص ٥١٥ .

العطف لمجرد اللفظ ، كاستعمال النعت على الجوار ، ومنه قولهم : أنتَ أعلمُ ومالُك ، أي: أنتَ أعلمُ مع مالك كيف تدبره... ومسائل هذا الباب أربعة أقسام : الأول : ما يجب فيه العطف (يعني : ما يجب في المفعول معه الرفع لعطفه لفظًا على معطوف عليه مرفوع) ، ولا يجوز النصب ... نحو: كلُّ رجل وضيعتُه ، وأنتَ ورأيُك ... والقسم الثاني : ما يجب فيه (في المفعول معه) النصب ... نحو : ما صنعتَ وأباك ... والقسم الثالث : ما يرجح فيه العطف (يعني : ما يرجح في المفعول معه الرفع لعطفه لفظًا على مرفوع) نحو... كيف تكون وقصعة من ثريد... والقسم الرابع : ما يرجح فيه النصب ... نحو قولك : لا تغتذ بالسمك واللبنَ ، ولا يعجبك الأكلُ والشبعَ ، أي : مع اللبن ، ومع الشبع)) (١)

فقد أوضح ابن مالك وأبو حيان الأندلسي هذه المسألة ، حين ذكرا أنَّ حال المفعول معه في حال رفعه ، تشبه حال النعت المرفوع الذي جُرَّ على الجوار ، في نحو قول العرب : هذا جُحرُ ضبّ خربٍ ، إذ لم يعرب (خربٍ) نعتًا لـ(ضبٍ) لجره ؛ لأنَّ هذا الجرَّ كان لفظيًا ، بل أُعرب نعتًا لـ(جحر) استنادًا إلى المعنى ، وكذلك المفعول معه عند مجيئه مرفوعًا ، فإنَّه لا يصح إعرابه معطوفًا ؛ لأنَّ هذا العطف كان لفظيًّا ، بل يجب إعرابه مفعولاً معه استنادًا إلى المعنى أيضًا .

والنحاة بدلاً من أن يصححوا مذهب سيبويه ، ويعدِّلوه ، بإلغاء فكرة العطف اللفظي ، والاعتراف بمجيء المفعول معه مرفوعًا ، كما يفرضه المعنى ، ويقتضيه الحكم السديد ، فهم بدلا من ذلك ، راحو يعززون هذا المفهوم الخاطئ ويشيعونه ، ويعملون به ، أو نقول بتعبير آخر، إنَّهم حرفوا هذه الحقيقة ، أو جهلوها عندما فرقوا بين المنصوب والمرفوع على أساس أنّ الأول مفعول معه ، والثاني معطوف (٢)

قال السيوطي : ((وقال الأبذي : الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف أنَّك إذا قلتَ : قام زيد وعمرٌو ، ليس أحدهما ملابسًا للآخر ، ولا فرق بينهما في وقوع الفعل من كل منهما على حدة ، فإذا قلتَ : ما صنعتَ وأباك ؟ وما أنتَ والفخرُ ؟ فإنما تريد : ما صنعتَ مع أبيك ؟ وأين بلغتَ في فعلك به ؟ وما أنتَ مع الفخر في افتخارك وتحققك به)) (٣)

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/٢٨٦-٢٨٩ .

(٢) ينظر : المفصل في علم العربية للزمخشري ص ٧٢-٧٦ ، وكشف المشكل في النحو للحيدرة اليمني ص ١١٧-١٢٠ ، والمقرِّب لابن عصفور ص ٢٢٥-٢٢٦ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٢١٩-٢٢٤ ، وشرح ابن عقيل ١/٥٩٠-٥٩٣ ، وهمع الهوامع ٢/٢٤٢-٢٤٧ .

(٣) الأشباه والنظائر : ٢/١٨٧ . وعرف السيوطي الأبَذي ، بقوله : ((جماعة أشهرهم من المتقدمين : أبو الحسن علي بن محمد بن علي الكتامي ، شيخ أبي حيان ، ومن المتأخرين : رجل قبل عصرنا بيسير ،

وقد سبق غير مرة أنَّ المفعول معه في المثال : ما أنت والفخرُ ، هو مما جاز فيه الوجهان ، والرفع أكثر وأجود ، وقد قرنه سيبويه بالمثال : كيف أنت وقصعةٌ من ثريد ، فقد جُعِلَتْ واو (ما أنتَ والفخرُ) المرفوع بعدها الاسم ، كواو(ما صنعت وأباك) المنصوب بعدها الاسم على المعية باتفاق االنحاة .

وهذا يعني أنَّ سيبويه حين ذكر جواز النصب والرفع لم يعنِ بالرفع العطف حقيقة ، أي : العطف المعنوي ، بل العطف اللفظي ، ولم يُدخل العطف المعنوي ضمن الأوجه التي أشار إليها ، بل جعلها جميعًا ضمن معنى واحد ، هو معنى المعية ، أي : أنَّه جعل المفعول معه على أربعة أقسام ، مفعول معه واجب النصب ، ومفعول معه واجب الرفع ، ومفعول معه جاز فيه الوجهان والنصب أكثر وأجود ، ومفعول معه جاز فيه الوجهان والرفع أكثر وأجود .

وقد ذكرت قبل قليل أنَّ كثيرًا من النحاة حرفوا هذه الحقيقة أو جهلوها ، وقد تبين لي ذلك من خلال ما قاله ابن عصفور وغيره ، فقد قال ما نصه : ((والعطف قبيح ... وكذلك كيف أنتَ وزيدًا ؟ ، لا يجوز هنا إذا أردتَ معنى الجمع إلاَّ النصب ؛ لأنَّك لو قلتَ : وزيدٌ ؛ لكان التقدير : كيف كنتً وكيف زيدٌ ؟ فيكون سؤالاً عن كل واحد منهما على الانفراد فيتغير المعنى)) (١) هذا قوله ، وكأنَّه لم يطلع على كلام سيبويه الذي تقدَّم ذكره ، وهو قوله : ((ما أنت وعبدُ الله ، وكيف أنت وعبدُ الله (برفع عبد الله في المثالين)... لأنَّك إنما عطفتَ بالواو ، إذا أردتَ معنى (مع) على كيف))(٢) بل سيبويه كما تقدَّم أيضًا جعل الرفع أكثر وأجود ، صرَّح بذلك بقوله : ((وزعموا أنَّ أناسًا يقولون : كيف أنت وزيدًا؟ وما أنت وزيدًا ، وهو قليل في كلام العرب)) (٣)

وقد تقدم مرارًا كلام سيبويه والنحاة واستشهادهم من كلام العرب بالمثال المشهور : كيف أنتَ وقصعة من ثريد ... وإجماعهم على جواز رفع (قصعة) ونصبها : وإجماعهم على أنَّ الرفع أكثر وأجود ، برغم عدم صحة حمل الرفع على العطف الحقيقي ؛ لعدم صحة السؤال عن حال ما لا يعقل ، فإذا جاز في الأكثر والأرجح ، رفع ما بعد الواو في هذا المثال، جاز من باب أولى رفع ما بعد الواو في المثال الذي استشهد به ابن عصفور : كيف أنتَ وزيد ، على معنى المعية ، ومما لا شك فيه أنَّ ابن عصفور منع وجه الرفع لجهله بهذه الحقيقة ، وهي جواز الرفع على معنى المعية ، على النحو الذي ورد في كلام العرب ، وكما بيَّنها سيبويه .

أدركه أصحابنا ، وله حدود في النحو ، ولا أعلم شيئًا من ترجمته)) بغية الوعاة ٣٠٨/٢ . وعرف المتقدم بأنَّه المعروف بابن الضائع المتوفى سنة ٦٨٠هـ ، المصدر نفسه ١٧٠/٢ .

(١) شرح جمل الزجاجي ٢٨١/٢-٢٨٢ .

(٢) المصدر نفسه ، تحقيق هرون ٣٠١/١ ، وتعليق بديع ٣٦٠/١.

(٣) المصدر نفسه ، تحقيق هرون ٣٠٣/١ ، وتعليق بديع ٣٦٢/١ .

واستنادًا إلى هذه الحقيقة التي أصبحت بينة لا إشكال فيها ، فإنَّه غير صحيح ما قاله النحاة من بعده ، كقول يس الحمصي : ((وقوله ، ك(جاء زيدٌ وعمرٌو ، قال الحفيد : اعلَمْ أنَّ معنى الرفع والنصب مختلف ؛ لأنَّه مع النصب يكونان : جاءا معًا ، وفي الرفع يحتمل أنْ يكونا جاءا معًا ، أو منفردين ، والثاني قبل الواو ، أو بالعكس ، فكيف يحكم برجحان الرفع مع اختلاف المعنى، والذي يظهر أنْ يقال : إنْ قصد المعية نصًّا نصب لا غير، وإنْ لم يقصد المعية نَصًّا رفع لا غير)) (١)

في هذا الكلام خلط وتحريف للحقيقة ، فقوله : ((فكيف يُحكم برجحان الرفع مع اختلاف المعنى؟!)) حقيقة لا شك فيها ، إلاَّ أنَّ سيبويه لم يرجحِ الرفع على النصب ، وهما معنيان مختلفان، وإنَّما ذكر ذلك ورجح الرفع ، والمعنى في الحالين واحد ، وهو معنى المعية.

وهذا الخلط ظهر بجلاء من خلال النحاة المحدثين الذين ترجموا بلسانهم ما شاع في كتب النحو : قال الأستاذ عباس حسن : ((حالات الاسم بعد الواو له أربع حالات : أولها : جواز عطفه على الاسم السابق ، أو نصبه مفعولاً معه، والعطف أحسن ، مثل : بالغ الرجل والابن في الحفاوة بالضيف ، فكلمة (الابن) يجوز رفعها بالعطف على الرجل ، أو نصبها مفعولاً معه ، ولكن العطف أحسن من النصب على المعية ·· ومثله : أشفق الأب والجد على الوليد ، أضاء القمر والنجوم)) (٢)

ومثل هذا قال الدكتور فاضل السامرائي: ((معنى المصاحبة : يعني النحاة بالمصاحبة، أو التنصيص على المعية ، مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها في وقت واحد ، سواء اشتركا في الحكم أم لا ، فقولك : جئتَ ومحمدًا ، معناه : جئتما في وقت واحد ، وهذا هو الفرق بين واو المعية وواو العطف ، فواو العطف يقتضي التشريك في الحكم ، سواء اقترن معه بالزمان أم لم يقترن ، وأمَّا واو المعية فتفيد الاقتران بالزمان سواء اشتركا بالحكم أم لا ، وإيضاح ذلك أنَّك حين تقول : جاء محمدٌ وخالدًا ، بالنصب ، فقد أردتَ التنصيص على المصاحبة ، أي : أنَّهما جاءا في وقت واحد ، وإنْ قلتَ : جاء محمدٌ وخالدٌ ، فقد أفدتَ أنهما اشتركا في المجيء، ولم تنص على أنَّهما جاءا في وقت واحد ... فإذا أردتَ التنصيص على المصاحبة نصبتَ ، وإنْ لم ترد التنصيص على ذلك عطفتَ)) (٣)

فما ذكره الأستاذ عباس حسن ، والدكتور فاضل السامرائي عن لسانهما ولسان النحاة، مخالف لما صرح به سيبويه الذي بيَّن أنَّ المفعول معه كما يجيء منصوبًا ، يجيء مرفوعًا ،

---

(١) حاشية يس الحمصي ، بهامش شرح التصريح ٥٢٠/٢ .

(٢) النحو الوافي ٢٤٢/٢ .

(٣) معاني النحو ٢٠٥/٢ .

وفي الموضع الذي يمتنع فيه معنى العطف أيضًا ، وبعد واو هي نص في المعية ، حتى إنَّه ورد في كلام العرب منصوبًا ومرفوعًا في التركيب نفسه ؛ نحو المثال المشهور : كيف أنت وقصعةً من ثريد ، بالنصب ، وكيف أنت وقصعةٌ من ثريد بالرفع ، فأكَّد أنَّ الواو في الوجهين نص في المعية ، والعطف في الوجهين ممتنع ، لأنَّ السياق في كليهما سياق معية ، وقد كثر ما استشهد به النحاة

من هنا يتبين عدم صحة ما ذهب إليه النحاة من بعد سيبويه ، وهو المذهب الذي تبناه الدكتور فاضل السامرائي ، بقوله : ((والذي يظهر لي : إنْ قصد المعية نصًّا نصبتَ لا غير ، وإنْ لم يقصد المعية نصًّا رفع لا غير)) (١)

والذي ورد في اللغة ، أنَّه إنْ قصد المعية نصًّا جاز في اللغة الرفع والنصب ، وإنْ لم يقصد المعية ، أي : تعيَّن العطف فإنَّه لا يتعيَّن الرفع ، بل تتعيّن التبعية ، فيجب الرفع إذا كان المعطوف عليه مرفوعًا ، ويجب النصب إذا كان منصوبًا ، والجر إذا كان مجرورًا .

المبحث الثالث : المفعول معه مجرورًا

المطلب الأول : الشاهد القرآني

ورد أن النبي ﴿ﷺ﴾ لم يلتزم عند تعليمه القرآن للمسلمين لفظًا واحدًا ، روى أبو عبيد القاسم بن سلام قال : حدثنا يزيد ويحيى بن سعيد كلاهما عن حميد الطويل عن أنس بن مالك عن أبي كعب قال: ما حك في صدري شيء منذ أسلمت إلا أنني قرأت آية وقرأها آخر غير قراءتي فقلت (له): أقرأنيها رسول الله ﴿ﷺ﴾ فقال (لي) : أقرأنيها رسول الله ﴿ﷺ﴾ فقلت: يا رسول الله أقرأتني آية كذا وكذا ؟ قال: نعم، وقال الآخر: أليس تقرئني (يا رسول الله) آية كذا وكذا ؟ قال: نعم، (فأقر رسول الله ﴿ﷺ﴾ بالقراءتين على الرغم من اختلافهما) فقال: إن جبريل وميكائيل أتياني فقعد جبريل عن يميني وميكائيل عن يساري ، فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرف ، فقال ميكائيل : استزده ، حتى بلغ سبعة أحرف وكل حرف كاف شاف

.وروى الضحاك عن ابن عباس: أن الله تعالى أنزل هذا القرآن بلغة كل حي من أحياء العرب ، وفي حديث ابن عباس في الصحيحين أن رسول الله ﴿ﷺ﴾ قال أقرأني جبريل على حرف فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف ، وفي حديث أُبي عند مسلم أن ربي أرسل إلي أن أقرئ القرآن على حرف فرددت إليه أن هوّن على أمتي فأرسل إلي أن أقرئ القرآن على حرفين ، فرددت إليه أن هوّن على أمتي ، فأرسل إلي أن أقرئ القرآن على سبعة أحرف ، وفي حديث آخر أن جبريل عليه السلام قال له: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك

---

(١) المصدر نفسه ٢/٢٠٩ .

على سبعة أحرف فأيما حرف قرؤوا فقد أصابوا ، وروي عن علي وابن عباس (﵄) من أن النبي (ﷺ) كان يقرئ الناس بلغة واحدة فاشتد ذلك عليهم ، فنزل جبريل عليه السلام فقال يا محمد أقرئ كل قوم بلغتهم [١]

وقد جاء في الصحيحين عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب (﵁) قال: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله (ﷺ) فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرؤها على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله (ﷺ) فكدت أساوره في الصلاة (أي: كدت أثب عليه) ، فتصبرت حتى سلم فلببته بردائه ، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرؤها قال : أقرأنيها رسول الله (ﷺ) فقلت : كذبت فوالله إن رسول الله (ﷺ) قد أقرأنيها على غير ما قرأت ، فانطلقتُ به أقوده إلى رسول الله (ﷺ) فقلت: يا رسول الله إنِّي سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرأنيها ، فقال رسول الله (ﷺ) : أرسِلْه يا عمر، ثم قال: اقرأ يا هشام ، فقرأ عليه السورة التي سمعته يقرؤها ، فقال رسول الله (ﷺ): هكذا أنزلتْ ، ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقرأني ، فقال رسول الله (ﷺ) ، هكذا أنزلت ، إنَّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرؤوا ما تيسر منه ، [٢].

وهذه الرواية الواردة في صحيح البخاري ، تدل على أنَّ لهجة قريش نفسها تتضمن عدة قراءات ، فعمر بن الخطاب ، وهشام بن حكيم ، رضي الله عنهما ، كلاهما من قريش

وذكر ابن قتيبة أنَّه كان من تيسير الله لأُمَّة القرآن في أول نزوله أنَّه سبحانه أمر رسوله (ﷺ) بوساطة جبريل بأن يقرئ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم ، فالهذلي (مثلا) يقرأ (عتى حين) لأنَّه هكذا يلفظ بها ويستعملها ، والأسدي يقرأ (تِعلمون) و (تِعلم) و(وتِسود وجوه) يقرؤها جميعها بكسر التاء لا بفتحها ، والتميمي يهمز ويقرأ (فؤاد أم موسى)، والقرشي لا يهمز فيقرأ (فواد أم موسى).

ولو أنَّ كل فريق من هؤلاء أُمِر أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلا وشابًّا وكهلاً لاشتد ذلك عليه ، وعظمت المحنة فيه ولم يمكنه القراءة بلهجة قريش ، إلاَّ بعد رياضة للنفس طويلة ، وتذليل للسان وقطع للعادة ، فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل له متسعا في اللغات ومتصرفًا في الحركات لتيسيره عليهم في الدين[٣]

---

[١] ينظر : تأويل مشكل القرآن ص ٢٩-٣٢ .

[٢] ينظر : فتح الباري ، رقم الحديث ٢٤١٩ وشرحه ٥/٩٢-٩٣ ، و٤٩٩٢ وشرحه ٩/٣٠-٤٩ ، و٥٠٤١ وشرحه ٩/١٠٩ ، و٦٩٣٦ وشرحه ١٢/٣٧٨ ، و٧٥٥٠ وشرحه ١٣/٦٣٧-٦٣٨ ، وصحيح مسلم بشرح الإمام النووي ٦/٣٤٠ رقم الحديث ١٨٩٦ .

[٣] ينظر : تأويل مشكل القرآن ص ٢٩-٣٢ .

يتبين مما مر ذكره مسألتان: أولاهما : أنَّ القرآن الكريم نزل بلهجة قريش لفصاحتها، فقد كانت تمثل اللغة الأدبية المشتركة بين القبائل العربية ، هذا في الأعم الأغلب ، أي: أنَّ القرآن الكريم أنزل بغير هذه اللغة أيضًا ، من ذلك مثلا أنَّ لهجة تميم تنبر الهمزة فتحققها ويشاركها في ذلك أكثر البدو فيقولون : رأس ، وبئس ، وفؤاد ، وخاسئة ، في حين يسهل الحجازيون (القرشيون) الهمزة ولا ينبرونها ، إلا إذا أرادوا محاكاة التميميين فيقولون: راس، وبيس، وفواد، وخاسية، وقد نزل القرآن الكريم بهاتين اللغتين.

والثانية : أنه حين يُذكر أنَّ القرآن نزل بلهجة قريش لا يعني هذا أنَّه نزل بقراءة واحدة ، إذ لم تكن لهجة قريش قراءة واحدة ، بل كانت تضم ، كما تقدَّم قراءات عديدة ، في ضوء ذلك يمكن القول ، والله أعلم ، إنَّ القراءات في عهد رسول الله (ﷺ) كانت على قسمين:

القسم الأول : قراءات موقتة ، لم يكن الرسول (ﷺ) يقرأ بها في صلاته ؛ لأنها في الحقيقة لم تكن قراءات منزلة ؛ وإنَّما أقرَّ بها رسول الله (ﷺ) مراعاة لِلَهجاتِ القبائل ، وهذه هي القراءات التي ألغاها عثمان (رضي الله عنه) لأنها كانت في عهد رسول الله (ﷺ) رخصة وتيسيرًا لكل من لم يستطع أن يقرأ القرآن إلا بلهجته الخاصة ، وقد أبطلت هذه الرخصة في عهد عثمان (رضي الله عنه) ، ذلك أن الناس تعودت ألسنتهم على قراءة القرآن بالقراءة التي كان يقرأ بها رسول الله (ﷺ) في صلاته.

القسم الثاني: قراءات دائمة ثابتة تابعة للغة قريش ، وأخرى تابعة للغات قبائل أخرى، نزل بها القرآن الكريم ، لا مراعاة للهجات تلك القبائل ؛ ولكن لكون هذه القراءات بلغت مستوى لغة قريش من حيث بلاغتها وفصاحتها ، وهذه هي التي أبقاها عثمان (رضي الله عنه) ووحد الأمة الإسلامية على اختلاف لهجاتهم للقراءة بها ؛ لأنَّها قراءات أريد بها أن تُتلى ، ويُقرأ بها إلى قيام الساعة ، لكونها قراءات نزل بها جبريل ، وقرأ بها الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، في صلاته ، وهي المدونة في المصاحف التي بين أيدينا اليوم تحت اسم القراءات السبع والقراءات العشر ، التي هي نفس المصاحف التي جمع فيها زيد بن ثابت القرآن وأرسلت في خلافة عثمان (رضي الله عنه) من المدينة إلى الأمصار، وعرفت باسم المصاحف العثمانية نسبة إلى الخليفة الثالث الذي أمر بنسخها وإرسالها ، وهذه المصاحف هي نفسها المنقولة عن الصحف التي جمع فيها زيد بن ثابت أيضا القرآن في خلافة أبي بكر الصديق، وهي نفسها المنقولة عن القطع التي كتبت عليها القرآن في عهد رسول الله (ﷺ) بأمره وتحت سمعه وإشرافه (١)

قال السفاقسي ((ولا يقدح في ثبوت التواتر اختلاف القراءة ، فقد تتواتر عند قوم دون قوم ، فكل من القراء ، إنَّما لم يقرأ بقراءة غيره ؛ لأنَّه لم تبلغه على وجه التواتر ؛ ولذا لم يعب أحد

---

(١) ينظر : غيث النفع ص ١١-١٤.

منهم على غيره قراءته ؛ لثبوت شرط صحتها عنده ، وإن كان هو لم يقرأ بها لفقد الشرط عنده، فالشاذ ما ليس بمتواتر ، وكل ما زاد على القراءات العشر، فهو غير متواتر))(١)

ومن هذه القراءات المتواترة، قراءات القسم الثاني ، التي أثبتها عثمان رضي الله عنه، في المصاحف ، قراءة حمزة (والأرحام) بالجر في قوله الله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) {النساء :١}

((قرأ حمزة بخفض الميم وقرأ الباقون بنصبها)) (٢) ، ولأن العطف على المضمر المجرور ، لا يجوز إلاَّ بإعادة الجار ، قال ابن يعيش : ((فحملها قوم على إضمار الجار ، كأنَّه قال : وبالأرحام ، ثم حذف الباء ، وهو يريدها ... وحملها قوم على القسم ، كأنه أقسم بالأرحام ؛ لأنَّهم كانوا يعظمونها ، كل ذلك لتعذر الحمل على المضمر المجرور ، فإن جئت باسم ظاهر، نحو قولك: ما شأن عبدالله وزيد ، وما لمحمد وعمرو ، جاز الجر والنصب))(٣)

وفي كتب التفسير أنه من قرأ بالنصب ، فقد جعله معطوفًا على اسم الله تعالى ، وتقديره ؛ واتقوا الأرحام أن تقطعوها (٤) .

أمَّا عن قراءة الجر (والأرحامِ) فقد قال الفراء : ((وفيه قبح ؛ لأنَّ العرب لا ترد مخفوضًا على مخفوض ، وقد كني عنه ، وإنما يجوز هذا في الشعر)) (٥)

وقال الطبري:((و(الأرحام) بالخفض عطفًا بالأرحام على الهاء التي في قوله (به)... فعطف بظاهر على مكني مخفوض ، وذلك غير فصيح من الكلام عند العرب ؛ لأنَّها لا تنسق بظاهر على مكني في الخفض ، إلاَّ في ضرورة شعر ، وذلك لضيق الشعر ، وأما الكلام ، فلا شيء يضطر المتكلم إلى اختيار المكروه من المنطق والرديء في الإعراب)) (٦) فقد وصف الطبري قراءة الخفض بأنَّها غير فصيحة ، وأنَّها لا تجوز إلا في الشعر ، لكونه محكومًا بالوزن والكافية ، أما في الكلام فلا عذر لصاحبه إلى اختيار ما قبح من الاستعمال في التعبير .

---

(١) المصدر نفسه ص ١٤

(٢) غيث النفع في القراءات السبع ص ١٦٤ ، وينظر : التسهيل لقراءات التنزيل ص٧٧ ، والميسر في القراءات الأربع عشرة ص٧٧ ، وقراءة حمزة من القراءات السبع المتواترة .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤٤٤/١ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء ١٧٧/١ ، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ص ٥٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ص ١٥١ ، وجامع البيان للطبري ٢٨١/٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/٢ ، والحجة في علل القراءات السبع لأبي علي النحوي ٣٣٥/٢ . ٣٣٦.

(٥) معاني القرآن ١٧٧/١ .

(٦) جامع البيان ٢٨١/٤ .

وقال الزجاج : ((فأما الجر في (الأرحام) فخطأ في العربية ، لا يجوز إلاَّ في اضطرار شعر ، وخطأ أيضًا في أمر الدين عظيم ، لأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : لا تحلفوا بآبائكم ، فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذا ، فأما في العربية فإجماع النحويين أنَّه يُقبحُ أن يُنسق باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الجر ، إلا بإظهار الجار ، يستقبح النحويون: مررت به وزيدٍ ، وبك وزيدٍ ، إلاَّ مع إظهار الخافض ، حتى يقولوا : بك وبزيد، فقال بعضهم ؛ لأنّ المخفوض حرف متصل غير منفصل ، فكأنه كالتنوين في الاسم ... وقد فسر المازني هذا تفسيرًا مقنعًا ، فقال : الثاني في العطف شريك للأول ، فإن كان الأول يصلح شريكًا للثاني (صح العطف) ، وإلاّ ، لم يصلح أن يكون الثاني شريكًا له ، قال : فكما لا تقول : مررت بزيد ، و (ك) ؛ فكذلك لا يجوز : مررت بك وزيدٍ)) (١) .

وقال النحاس : ((وقرأ إبراهيم وقتاده وحمزة (والأرحام) بالخفض ، وقد تكلم النحويون في ذلك ، فأمَّا البصريون ، فقال رؤساهم : هو لحن لا تحل القراءة به ، وأما الكوفيون ، فقالوا : هذا قبيح ، ولم يزيدوا على هذا ، ولم يذكروا علة قبحة فيما علمته)) (٢) .

وكما رد الزجاج قراءة (الأرحام) بالخفض ؛ لعدم جواز الحلف والاستحلاف بغير الله، ولقبح عطف الاسم على الضمير المخفوض ، فكذلك لهذين الأمرين رد هذه القراءة النحاس (٣)، وأبو منصور الأزهري(٤)، والعكبري (٥)، وكذلك ردها أبو علي النحوي (٦)، والقيسي (٧) وابن الأنباري (٨) بحجة أنَّ عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض قبيح

وقال الواحدي : ((وقرأ حمزة (والأرحام) بالخفض ، وضعَّف النحويون جميعهم هذه القراءة واستقبحوها)) (٩)وقال الزمخشري : ((والجر على عطف الظاهر على المضمر ، وليس بسديد))(١٠). وقال ابن عطية عن قراءة الخفض : ((ويردُّ عندي هذه القراءة من المعنى

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦٥/٢ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ص ١٧٠ ، وينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٢٤٠/١ ، والجامع لآحكام القرآن ٢/٥.

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ص١٦٩-١٧٠.

(٤) ينظر : كتاب معاني القراءات ص ١١٨-١١٩ .

(٥) ينظر : التبيان ٢٥٥/١

(٦) ينظر : الحجة في علل القراءات السبع ٣٣٥/٢ .٣٣٦ .

(٧) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١٧٦/١-١٧٧، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٧٦/١

(٨) ينظر : البيان ٢٤٠/١-٢٤١

(٩) الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٦/٢ ، وينظر : أنوار التنزيل للبيضاوي ٥٨/٢

(١٠) الكشاف ٤٥٢/١ .

وجهان))(١) . وقال القرطبي : ((وفي كتاب التذكرة المهدية ، عن الفارسي ، أنَّ أبا العباس المبِّرد ، قال : لو صليت خلف إمام يقرأ ... ﴿وَالأَرْحَامِ﴾ {النساء :١} لأخذت نعلي ، ومضيتُ)) (٢) .

وقراءة حمزة . رضي الله عنه ، (والأرحام) بالخفض قراءة سبعية متواترة ؛ لذلك رد الغيورون على حرمة القرآن المجيد على من رد هذه القراءة ، فقد قال الرازي : ((قرأ حمزة وحده (والأرحامِ) بجر الميم ، قال القفال (٣) ، رحمه الله : وقد رُويتْ هذه القراءة من غير القرَّاء السبعة السبعة ، عن مجاهد وغيره ... واعلم أنَّ ... حمزة أحد القرَّاء السبعة ، والظاهر أنَّه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه ، بل رواها عن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ؛ وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة ، والقياس يتضاءل عند السماع ، لا سيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أهون من بيت العكبوت ... والعجب من هؤلاء النحاة أنَّهم ... لا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد ؛ مع أنَّهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن)) (٤) ، وقال القرطبي : ((ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين ؛ لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ، ثبتت عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ... يعرفه أهل الصنعة ، فإذا أُثبِت شيء عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فمن رد ذلك ، فقد رد على النبي ، واستقبح ما قرأ به ، وهذا مقام محذور ، ولا يُقلد فيه أئمة اللغة والنحو ؛ فإن العربية تُتلقى من النبي ، ولا يشك أحد في فصاحته)) (٥) ، فقراءة حمزة توجب ((القطع بصحة هذه اللغة ، ولا التفات إلى أقيسة النحاة عند وجود السماع)) (٦)

وقال أبو حيان الأندلسي رادًا على ابن عطية : ((وأمَّا قول ابن عطية : ويردُّ عندي هذه القراءة من المعنى وجهان ، جسارة قبيحة منه ، لا تليق بحاله ، ولا بطهارة لسانه ، إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قرأ بها سلف الأمة ، واتصلت بأكابر قراء الصحابة ، الذين تلقوا القرآن من في رسول الله ، (صلى الله عليه وسلم) ، بغير واسطة عثمان ، وعلي ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ... عمد إلى ردِّها بشيء خطر له في ذهنه ، وجسارته

---

(١) المحرر ٥/٢ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٣/٥ .

(٣) القفال فيما يبدو هو : محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي ، أبو بكر ، من أكابر علماء عصره بالفقه والحديث واللغة والأدب من أهل ما وراء النهر ، رحل إلى خراسان والعراق والحجاز والشام ، تُوفِّي ٣٦٥هـ ، ينظر : الأعلام للزركلي ٢٧٤/٦ .

(٤) التفسير الكبير ٤٧٩/٣-٤٨٠.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٤/٥، وينظر : حجة القراءات لأبي زرعة ص ١٩٠ ، وإعراب القراءات السبع وعللها وعللها لابن خالويه ص ٨٠ .

(٦) اللباب في علوم الكتاب ١٤٦/٦ .

هذه لا تليق إلاّ بالمعتزلة كالزمخشري ، فإنَّه كثيرًا ما يطعن في نقل القراء وقراءتهم ، وحمزة رضي الله عنه ، ٠٠ لم يقرأ حمزة حرفًا من كتاب الله إلاّ بأثر ، وكان حمزة صالحًا ورعًا ثقة في الحديث ، وهو من الطبقة الثالثة ، ولد سنة ثمانين ، وأحكم القراءة وله خمس عشرة سنة ... ومن تلاميذه جماعة منهم إمام الكوفة في القراءة والعربية، أبو الحسن الكسائي ، وقال الثوري وأبو حنيفة ويحيى بن آدم : غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض ، وإنما ذكرت هذا ، وأطلت فيه ؛ لئلا يطلع أحد على كلام الزمخشري وابن عطية في القراءة فيسيء ظنا بها ، وبقارئها ، فيقارب أن يقع في الكفر بالطعن في ذلك ، ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ، ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب ، لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين ، لم ينقله الكوفيون ، وإنّما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية ، لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروب من العلوم ، الآخذون عن الصحف دون الشيوخ))(١)

وقد مر أنَّ ما قال به ابن عطية ، قال به الفراء ، والطبري والزجاج ، والنحاس ، وأبو منصور الأزهري ، وأبو علي النحوي ، والقيسي ، والواحدي ، وابن الأنباري ، والعكبري ، فوقعوا جميعهم في المأخذ نفسه .

وقال السيوطي : ((كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم ، وحمزة ، وابن عامر قراءات بعيدة في العربية ، وينسبونهم إلى اللحن ، وهم مخطئون في ذلك ؛ فإنَّ قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها ، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية ، وقد ردَّ المتأخرون ، منهم ابن مالك ... بأبلغ ردٍّ ، واختار جواز ما وردتْ به قراءاتهم في العربية ، وإن منعه الأكثرون ... من ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور ، من غير إعادة ، بقراءة حمزة (وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) {النساء : ١})) (٢)

المطلب الثاني : المفعول معه المجرور في اللغة وأدلة وجوده في الشاهد القرآني

لكون القول بالعطف اللفظي بدعة من جهة ، ولا علاقة له بالمعنى من جهة أخرى ،، فقد أوقع النحاة وسيبويه نفسه في الخلط بينه وبين العطف المعنوي ، وقد بدأ هذا الخلط أول ما بدأ في كتاب سيبويه ، وفي قوله : ((ويدلك على أنَّ الاسم ليس على الفعل في (صنعت) ، أنّك

---

(١) البحر المحيط ٣/٢٢٣ .

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٢٥ .

لو قلت : اقعد وأخوك ، كان قبيحًا حتى تقول : أنت ؛ لأنَّه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمر)) [١] .

فقد تبيَّن أنَّ سيبويه سوَّغ مجيء المفعول معه مرفوعًا ، عطفه على ما قبله لفظًا ، إلاَّ أنَّه في هذا المثال الذي استشهد به ، تعامل مع العطف على أنَّه عطف حقيقة ؛ ولذلك وصفه بالقبح ، وقبحه جاء من أن عطف (أخوك) على الضمير المستتر في (اقعد) لا يصح ، وسواء أكد بضمير منفصل أم لم يؤكدَّ ؛ لأن المأمور بالقعود هو المخاطب الواقع فاعلاً ، وهو لا يكون إلا ضميرًا مستترًا واجب الاستتار ، ولا يصح أن يكون اسمًا ظاهرًا ، لهذا لا يصح عطف(أخوك) عليه ؛ لأن العطف يعني التشريك في الحكم ، الذي يقتضي تكرار الفعل، فلا يصح العطف ؛ لأنه لا يصح أن يكون التقدير : اقعد أنت واقعد أخوك .

فلا يصح إذن عطف (أخوك) على الضمير المستتر في (اقعد) ، إذا أريد به أن يكون معطوفًا ، لقبح عطف الاسم على الضمير المستتر أو المتصل ، أمّا إذا أريد به أن يكون مفعولا معه ، فلا علاقة له بهذا الحكم ، وكذلك الحال فيما يتعلق بجر الاسم بعد الواو ، فقد أشار سيبويه إلى مجيء المفعول معه منصوبًا ومرفوعًا ، ومجرورًا ، وهذا ما يستشف من كلامه ، وإن لم يصرح بهذه التسميات ، ففي الباب الذي جعله بعنوان : هذا باب منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام ، إذا حُمل آخره على أوله ، قال : ((وذلك قولك ٠٠ ما شأنك وعمرًا ... فإذا أظهر الاسم فقال : ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه ، فليس إلا الجر ؛ وسمعنا بعض العرب يقول : ما شأن عبد الله والعربِ يشتمها (بجر العرب)، وسمعنا أيضًا من العرب من يوثق بعربيته يقول : ما شأنُ قيس والبُرَّ تسرقه (بفتح البر) ... ومن قال : ما أنت وزيدًا ، قال ما شأنُ عبد الله وزيدًا ٠٠ والرفع أجود وأكثر في : ما أنت وزيدُ ، والجر في قولك : ما شأن عبد الله وزيدٍ ، أحسن وأجود ...)) [٢].

في المثال الذي استشهد به سيبويه : ((ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه)) لا يصح إعراب (أخيه) معطوفًا ؛ لأنَّ هذا الإعراب يأباه المعنى المراد ، وما يدل عليه السياق ؛ فلا مفرَّ إذن من إعرابه مفعولاً معه ؛ فيكون قول سيبويه ((فليس إلاَّ الجر)) يعني : أنَّ هذا المفعول معه لا يكون في هذا الموضع إلاَّ مجرورًا ، وها ما ينطبق على جر (العربِ) في المثال الذي تلاه ، إلاَّ أنَّه أجاز فيما بعد النصب ، ثمَّ عاد وأقرَّ بأنَّ الجر أجود وأحسن قال السيرافي وهو يشرح كلام سيبويه : ((وإذا أضفت الشأن إلى ظاهر حسن الكلام كقولك : ما شأن عبد الله وأخيه ، وما شأن زيدٍ وأمةِ الله يشتمها ، ويكون يشتمها : في موضع نصب على

---

[١] كتاب سيبويه ، تحقيق هرون ٢٩٨/١ ، وتعليق بديع ٣٥٧/١ .

[٢] كتاب سيبويه ، تحقيق هرون ٣٠٧/١-٣٠٩ ، وتعليق بديع ٣٦٩/١،٣٧٠

الحال ، فإن شئت جعلته حالاً من الأول ، وإن شئت جعلته حالاً من الثاني ، وقد سمع من العرب : ما شأنُ قيس والبُرَّ تسرقه ، أراد بـ (قيس) : القبيلة ... ولو نصب مع الظاهر جاز ، فقال : ما شأن عبد الله وزيدًا)) (١) .

وفي قول سيبويه الذي مر ذكره : ((فإذا أظهر الاسم ، فقال : ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه ، فليس إلاَّ الجر)) ، قال ابن مالك ((فأوهم أنَّ النصب ممتنع ، وهو لا يريد ذلك ؛ لأنَّه قال بعد قليل : ومن قال : ما أنت وزيدًا ، قال : ما شأن عبد الله وزيدًا ٠٠ فعلم بهذا أنَّ مذهبه جواز النصب ، لكنه غير الوجه المختار ، وتبين أنَّه أراد بقوله أولاً : فليس إلا الجر، ما أريد بنحو : لا فتى إلاَّ علي ، ولا سيف إلاَّ ذو الفقار)) (٢).

وهذا يعني أنَّ المعنى والمقصود واحد في حالي النصب والجر ، فمن قال : ما شأن عبد الله وزيدٍ ، أراد معنى : ما شأن عبد الله مع زيد ، كما أراده في حال النصب .

وقال : ((فإن كان ظاهرًا المجرور باللام والشأن ، ونحوه فالمختار العطف ، نحو : ما لزيد وأخيك ، وما شأن عبد الله وعمرو ، ويجوز النصب)) (٣)

وقد أراد بالعطف ، العطف اللفظي ، وجواز الجر والنصب ، يعني أن : ما شأن عبد الله وزيدٍ ، وما لزيد وأخيك ، هما بمعنى : ما شأن عبد الله وزيدًا ، وما لزيد وأخاك ، والتقدير في كليهما في الحالين : ما شأن عبد الله مع زيدٍ ، وما لزيد مع أخيك .

وقد مر أنَّ ابن مالك تعامل مع المفعول معه في حال رفعه ، على أنه معطوف على ما قبله لفظاً ، فقال : ((والمواضع التي لا يصلح فيها العطف على ضربين : أحدهما : تُرك فيه العطف لفظًا ومعنى ، والثاني : استعمل فيه العطف لمجرد اللفظ ، كاستعمال النعت على الجوار ، فمن الأول قولهم : استوى الماءُ والخشبةَ ، وما زلت أسير والنيلَ ٠٠ ويجب العطف في نحو : أنت ورأيُك ، وأنت أعلم ومالُك ، والنصب عند الأكثر في نحو : مالك وزيدًا ، وما شأنك وعمرًا ... فإن كان المجرور ظاهرًا ، رجح العطف ، وربما نصب ... فإن خيف به فوات ما يضر فواته ، رُجح النصب على المعية)) (٤) .

فالكلام إذن جميعه على أحوال الاسم إذا تلا واوًا بمعنى (مع) ، فمنه ما يجب نصبه ، أو يترجح ، ومنه ما يجب عطفه لفظًا أو يترجح ؛ فيرفع لعطفه لفظًا على مرفوع ، أو يجر لعطفه لفظًا على مجرور، وقد شرح الحالة الأخيرة بقوله : ((وأشرت بقولي : خيف به ، أي:

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٢٠٣/٢

(٢) شرح التسهيل ١٩٨/٢

(٣) المصدر نفسه ١٩٧/٢

(٤) شرح التسهيل ١٩١/٢. ١٩٢

بالعطف فوات ما يضر فواته رجح النصب على المعية ، على نحو : لا تغتذَّ بالسمك واللبنَ ، ولا يعجبك الأكل والشبعَ ، بمعنى : لا تغتذَ بالسمك مع اللبن ، ولا يعجبك الأكل مع الشبع ، فالنصب على المعية في هذين المثالين ، وأمثالهما ؛ يبين مراد المتكلم ، والعطف لا يبينه ، فتعين رجحان النصب للسلامة به عن فوات ما يضر فواته ، وضعف العطف ، إذ هو بخلاف ذلك)) (١) .

وكلام ابن مالك مراده أن جر (اللبن) و(الشبع) مع إرادة معنى المعية جائز ، إلاَّ أنَّه ضعف لئلا يوهم أنَّ هذا الجر أريد به العطف المحض لا مجرد العطف اللفظي ، فيكون الجر ملبسًا ، ولا يؤكد ويوضح مراد المتكلم الذي هو معنى المعية ، بخلاف النصب .

ولهذا فإنَّ حال الجر في هذين المثالين ، قد أدخلهما المرادي أيضًا صراحة ضمن العطف اللفظي ، في باب المفعول معه ، فقال : ((مسائل هذا الباب أربعة أقسام : يجب فيه العطف ... ولا يجوز النصب ، وذلك في موضعين : أحدهما : ألاّ يتقدم إلا مفرد ، نحو : أنت ورأيُك ، والثاني أن تتقدم جملة غير متضمنة معنى فعل ، نحو: أنت أعلم ومالُك ... من مسائل القسم الرابع ، مثال : لا تغتذَّ بالسمك واللبنَ ، ولا يعجبك الأكل والشبعَ)) (٢).

ومثل هذا ذكر أبو حيان الأندلسي فقال : ((والثاني استعمل فيه العطف لمجرد اللفظ ، كاستعمال النعت على الجوار ، ومنه قولهم : أنت أعلم ومالُك ، أي : أنت أعلم مع مالك ، كيف تدبره ، ....٠ ومسائل هذا الباب أربعة أقسام: الأول : ما يجب فيه العطف ولا يجوز النصب ، وذلك إذا تقدم الواو مفرد ، نحو : كل رجل وضيعتُه ، وأنت ورأيُك ... وكل هذا مسموع من العرب ... القسم الثاني : ما يجب فيه النصب ، وهو أن يتقدم الواو جملة فعلية ، أو اسمية متضمنة معنى الفعل ... نحو : ما صنعت وأباك ... القسم الثالث : ما يرجح فيه العطف...نحو : ما شأن عبد الله وزيدٍ ، ويجوز النصب ، نص عليه سيبويه ... القسم الرابع: ما ترجح فيه النصب على المعية ... نحو قولك : (لا تغتذَّ بالسمك واللبنَ ، ولا يعجبك الأكلُ والشبعَ ... فالنصب يبين المراد من المعية ، والعطف لا يبينه)) (٣)

فيجوز جر (اللبن) ، ويكون من باب ((العطف لمجرد اللفظ ، كاستعمال النعت على الجوار)) أي : أن (اللبن) بالجر يكون من جهة المعنى مفعول معه ، ألاَّ أنَّه جُرَّ لعطفه لفظًا على مجرور قبله ، شأنه شأن المرفوع : بعد الواو ، في : أنت أعلم ومالُك ، ف (مالك) مفعول معه ، من جهة المعنى ، لكنه رفع لعطفه لفظًا على مرفوع قبله .

---

(١) المصدر نفسه ٢/٢٠١

(٢) شرح التسهيل ص ٥١٦ .٥٢٠

(٣) ارتشاف الضرب ٢/٢٨٦ . ٢٨٨

وقد مر أن سيبويه استشهد بالمفعول معه المنصوب ، بالأمثلة : ما شأنك وعمرًا ، وما شأن قيس والبُرَّ تسرقه ، وما أنت وزيدًا ، وما شأن عبد الله وزيدًا ، واستشهد بالمفعول معه المرفوع بالمثال : ما أنت وزيدُ ، واستشهد بالمفعول معه المجرور : بالأمثلة : ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه ، وما شأن عبد الله والعربِ يشتمها ، وما شأن عبد الله وزيدٍ ، وأضاف إليها السيرافي وما شأن زيد وأمةِ الله يشتمها ، فقد أجاز سيبويه جر المفعول معه عند كون مصاحبة اسمًا ظاهرًا ، إلاّ أنَّه منع جره عند كون مصاحبه ضميرًا متصلاً ، مستعملاً عبارة العطف، ويعني بذلك العطف اللفظي ، فقال ((وذلك قولك : ما لك وزيدًا ، ما شانك وعمرًا... فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح)) (١)

قال السيرافي وهو يشرح كلام سيبويه هذا : ((وإنَّما نصبوا عمرًا ، لأنَّ عمرًا هو شريك الكاف في المعنى ، ولم يصح العطف عليه : لأنَّ الكاف ضمير مخفوض ، ولا يجوز عطف الظاهر المخفوض على المكني)) يعني : عطف الظاهر على الضمير (٢) .

والحقيقة أن هذا غير جائز عند إرادة العطف المحض الذي يعني التشريك في الحكم، الذي يقتضي لتحقيق معناه ، تكرار الجار عند تقديره ، إلاَّ أنَّ الجر يجوز ، إذا أريد به جر معية ، لا جر عطف ؛ لأنَّ حكم المفعول معه غير حكم المعطوف ، فهو يفيد المصاحبة لا التشريك ، فلا يوجب معناه تقدير حرف الجر ، ولهذا أجاز سيبويه والنحاة مجيء المفعول معه من مصاحبه الضير المخفوض من غير أي إشكال كان ، كالأمثلة التي استشهد بها سيبويه : ما لك وزيدًا ، وما شانك وعمرًا ، وبقول الشاعر :

فما لَكَ والتَلَدُّدَ حولَ نجْدٍ   وقد غصَّتْ تِهامةُ بالرجال (٣) .

وعلى أساس هذه الحقيقة التي بينَّاها نقول : إنَّه كما ورد المفعول معه منصوبًا ، ومرفوعًا ، فقد ورد مجرورًا ، في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا){النساء :١ } في قراءة من قرأ (الأرحامِ) بالجر ، والتقدير: مع الأرحام ،

---

(١) كتاب سيبويه ، تحقيق هرون ٣٠٧/١ ، وتعليق بديع ٣٦٨/١

(٢) شرح كتاب سيبويه ٢٠٢/٢

(٣) كتاب سيبويه ، تحقيق هرون ٣٠٧/١ ، وتعليق بديع ٣٦٨/١ ، وشرح كتاب سيبويه ٢٠٢/٢ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ص ١٧١ ، والبيت لمسكين الدارمي من الوافر ، والتلدد : الذهلب والمجيء حيرة ، وغصت : امتلأت ، نجد وتهامة : موضعان معروفان : والمعنى : مالك تذهب وتجيء إلى نجد بالرغم من قحطها ، وتترك تهامة الخصبة ، مع كثرة رجالها والمقيمين فيها ينظر : لسان العرب ١٨٨/١٣ ، وتاج العروس ٧٧/٩.

فلا يكون تمة إشكال ؛ لأن كل الإشكالات التي أثارها النحاة والمفسرون ، كانت استنادًا إلى أن (الأرحام) معطوف ، والحق أنَّه مفعول معه ، وقد جاء هنا مجرورًا

تبين مما تقدم ذكره . أنَّ كتب النحو ، وكتب معاني القرآن وإعرابه وتفسيره أجمعت على أنَّ : واو (والأرحام) واو عطف . والحقيقة أنَّ هذه الواو ، واو معية ، و(الأرحام) مفعول معه ، والدليل على ذلك ثلاثة أمور :

الأول : مَنْعُ النحاة ، والمعربين ، والمفسرين عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض ، ووصفهم هذا العطف بالقبح ، واللحن ، وعدم الفصاحة من جهة ، واعترافهم جميعًا بأنَّ قراءة (الأرحام) بالخفض قراءة سبعية متواترة ، منزلة من جهة أخرى . يدل دلالة قاطعة دامغة على أن واو (وَالأَرْحَامَ) ليست واو عطف ، بل هي واو المعية المستقلة عن إعراب مصاحبها ، لأنَّه لا يصح البتة أن يقع القرآن الكريم ، في اللحن ، واستعمال ما قبح من الأساليب ، واختيار المكروه ، والرديء في الإعراب كما قال الطبري ، مع العلم أنَّ القرآن الكريم أبلغ كتاب ، يكفي أنَّه كلام رب العالمين .

الثاني : يختلف المفعول معه عن المعطوف ، بأنَّ المعطوف مرتبط بالمعطوف عليه، في الحكم والإعراب ، فيجب رفعه إذا رفع ، ويجب نصبه إذا نصب ، ويجب جرَّه إذا جرَّ ، أمَّا المفعول معه ، فهو متحرر من هذه التبعية ، ولا علاقة له بإعراب مصاحبه ؛ لذلك جاز في المفعول معه الرفع والنصب والجر ، في قوله تعالى : (فأجْمِعوا أمرَكم وشركاءكم){يونس : ٧١} فقد مر في المبحث السابق قراءة (شركاءكم) بالنصب والرفع ، وكذلك فقد قرأت فرقة (شركائكم) بالجر، وأوَّلوه على أنَّه معطوف على الضمير في (أمركم) والتقدير : وأمر شركائكم ، ثم وُجهت هذه القراءة على حذف المضاف ، وإبقاء المضاف إليه مجرورًا على حاله ⁽¹⁾ ولا يخفى تكلف هذا التأويل ؛ لأنَّ المضاف ، إذا حذف ، حذف عمله ، وحل المضاف إليه محله ، وأخذ إعرابه ، أي : أنَّ المضاف إليه يرجع إلى ما كان عليه قبل الإضافة ، والقول الصحيح ما بدأنا بذكره ، بأنّ (شركاءكم) مفعول معه ؛ ولذلك جازت قراءته بالحركات الثلاث ؛ لتحرره من التبعية المحكوم بها المعطوف ، فيكون الدليل على أنَّه قد أريد من الواو في (وَالأَرْحَامَ) معنى المعية ، قراءة الأرحام بالحركات الثلاث . ولكن لكون النحاة والمفسرين ، قد ذهبوا إلى أنَّ المفعول معه ، لا يكون إلاَّ منصوبًا ، راحوا جميعًا يلتجئون إلى التأويل والتقدير في تفسير ما جاء منه مرفوعًا ، أو مجرورًا :

---

(١) ينظر : المحرر الوجيز ١٣٢/٣ ، والبحر المحيط ٢٣٢/٥ ، وأنوار التنزيل ١١٩/٣ ، والدر المصون ٢٤٣/٦.

قال ابن جني ((من ذلك قراءة أبي عبد الرحمن بن يزيد : الذي تساءلون به والأرحامُ ، رفعًا قراءة ثالثة ... ينبغي أن يكون رفعه على الابتداء وخبره محذوف ، أي : والأرحامُ مما يجب أن تتقوه)) (١)

وقال الزمخشري : ((وقرئ (والأرحام) بالحركات الثلاث ....٠ والرفع على أنَّه مبتدأ خبره محذوف ، كأنَّه قيل : والأرحام مما يُتقى ، أو والأرحام مما يتساءل به)) (٢) وقال ابن عطية : ((وقرأ عبد الله بن يزيد : (والأرحام) بالرفع ، وذلك على الابتداء والخبر مقدر ، تقديره : والأرحام أهل أن توصل)) (٣) وقال العكبري : ((وقد قرئ شاذًا بالرفع ، وهو مبتدأ، والخبر محذوف ، تقديره : والأرحام محترمة ، أو واجب حرمتها)) (٤) .

وهذا هو ديدن النحاة ، والمفسرين ، فقد أعدوا قوالب تقديرية جاهزة ، وهيؤوها ليحلوا بها كل حالة أشكلت عليهم ، من ذلك مثلاً ، أنَّه ما من مرفوع جهلوا دلالة رفعه ، إلاَّ أولوه على أنَّه مبتدأ محذوف الخبر ، أو معطوف .

فصفوة الكلام هنا أنَّ قراءة (والأرحام) بالرفع والنصب والجر، دليل على أنَّه مفعول معه ؛ لأنَّه لو أريد به أن يكون معطوفًا ، للزم حالة واحدة من هذه الحالات الثلاث ، وكذلك يقال الكلام نفسه في قراءة (وشركاؤكم) بالرفع في سورة يونس .

الأمر الثالث : لو رجعنا إلى تفسير الأية في كتب التفسير ، لتبين لنا بكل وضوح ، أنَّ المقصود من الواو معنى المعية ، فقد فسَّر الطبري الآية بنصب (الأرحام) وجرها ، بقوله ((حدثنا ابن حميد ... عن إبراهيم (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) {النساء :١} يقول : اتقوا الله الذي تعاطفون به والأرحام ، يقول : الرجل يسأل بالله والرحم ، حدثني يعقوب ... عن إبراهيم ، قال : هو كقول الرجل : أسألك بالله ، أسألك بالرحم ، يعني قوله تعالى : (وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ) ، حدثنا محمد بن بشار ... عن إبراهيم : (وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ) قال : يقول : أسألك بالله وبالرحم ... وعن مجاهد (وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ) قال : يقول : أسألك بالله وبالرحم ... هو قول الرجل : اسألك بالله والرحم ٠٠ عن الحسن ، قال : هو قول الرجل : أنشدك بالله والرحم ...

---

(١) المحتسب ٢٧٨/١ .

(٢) الكشاف ٤٥٢/١ .

(٣) المحرر الوجيز ٤/٢ .

(٤) التبيان ٢٥٥/١ ، وينظر : البحر المحيط ٢٢١/٣ ، وأنوار التنزيل تفسير البيضاوي ٥٨/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ٥/٥ .

وعلى هذا التأويل قول بعض من قرأ قوله (والأرحام) بالخفض ، عطفا بالأرحام على الهاء التي في قوله (به))) (١) .

أي : أن العرب كانوا دائمًا يقرنون الأرحام بالله في السؤال ، وهذا الواقع يفرض التعبير عنه بمعنى المعية ، لا بمعنى العطف ، قال ابن الجوزي : ((إنّما أراد حمزة الخبر عن الأمر القديم الذي جرت عادتهم به ، فالمعنى الذي كنتم تساءلون به وبالأرحام في الجاهلية)) (٢) وقال الرازي ، وهو يردُّ على الزجاج : ((واحتج الزجاج على فساد هذه القراءة من جهة المعنى ، بقوله ، صلى الله عليه وسلم : لا تحلفوا بآبائكم ، فإذا عطفت (الأرحام) على المكني عن اسم الله ، اقتضى ذلك جواز الحلف بالأرحام ، ويمكن الجواب عنه بأنَّ هذا حكاية عن فعل كانوا يفعلونه في الجاهلية ؛ لأنَّهم كانوا يقولون : أسألك بالله والرحم ، وحكاية هذا الفعل عنهم في الماضي ، لا تنافي ورود النهي عنه في المستقبل ، وأيضًا فالحديث نهى عن الحلف بالآباء فقط ، وها هنا ليس كذلك ، بل هو حلف بالله أولاً ، ثم يقرن به بعده ذكر الرحم ، فهذا لا ينافي الحديث)) (٣)

والدليل على ذلك ابتداء الآية بقوله : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ) فإقران الأرحام بالله بالسؤال أمر اعتاد عليه العرب ، فأراد الله أن يحكيه ، وهذا دليل على أنَّه لا يجوز أن يكون المراد من الواو معنى العطف ؛ لأنَّه يوجب أن يكون المعنى : أنَّ الحلف بالله ، والحلف بالأرحام ، وقع كل منهما على حدة ، من غير أن يتعلق فعل أحدهما بالآخر ، أي : بالعطف يقع المحذور ، وهو إرادة الحلف بالآباء بصفة مستقلة ، فبه لا يتعين الاقتران ، وإنما يتعين بالمعية ؛ ليكون مدلوله بالمعية داخلاً ضمن الحالة المقصودة من جهة ، والجائزة من جهة أخرى .

فـ(الأرحام) إذن في قوله تعالى : (وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا){النساء :١ } ليست كما زعم النحاة والمفسرون ، أنَّها مفعول به في حال نصبها، وأنَّها مبتدأ وخبره محذوف في حال رفعها ، وأنَّها معطوفة في حال جرها ، بل هي في جمبع ذلك مفعول معه ، وقد أُريد بنصبها أن يكون المعنى: واتقوا الله الذي تساءلون به مع الأرحام إذا تساءلتم، وأُريد برفعها أن يكون المعنى : واتقوا الله الذي تساءلون به مع الأرحام، التي طال ما وكثر ما تقرنون تساؤلكم بها بتساؤلكم بالله ، وأريد بجرها أن يكون المعنى : واتقوا الله الذي تساءلون به مع الأرحام التي كنتم تقرنون تساؤلكم بها بتساؤلكم بالله، في كل مرة ، وكلما تساءلتم ، وحلفتم واستحلفتم .

---

(١) جامع البيان ٤/٢٨٠،٢٨١ .

(٢) زاد المسير ٢/٥ .

(٣) التفسير الكبير ٣/٤٧٩-٤٨٠ ، وينظر : اللباب في علوم الكتاب ٦/١٤٦ .

وكذلك (شركاءكم) في قوله تعالى : (فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُمْ ثُمَّ لاَ يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُواْ إِلَيَّ وَلاَ تُنظِرُونِ) {يونس : ٧١} ليست كما زعموا ، أنَّها معطوفة على (أمركم).في حال نصبها ، ومعطوفة على الواو في (فأجمعوا) في حال رفعها ، ومضاف إليه في حال جرها ، بل هي أيضًا في جميع ذلك مفعول معه ، وقد أريد بنصبها أن يكون المعنى: فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، وأريد برفعها أن يكون المعنى : فأجمعوا أمركم مع شركائكم الذين تدعونهم دومًا أن يمدوكم بالنصر ، وأريد بجرها أن يكون المعنى ، فأجمعوا أمركم مع شركائكم الذين كنتم تطلبون منهم المشورة والعون في كل مرة ، كلما عزمتم على شيء ، وأجمعتم على أمر .

وتعدد القراءات جاء لحكمة ، فقد كانت الغاية منها التيسير على الأمة ، أو الجمع بين حكمين ، أو للدلالة على حكمين شرعيين ، أو الجمع بين معانيها ، كما هو الحال في قراءة و(وشركاءكم) و(والأرحام) بالحركات الثلاث

وقد كان لكل من هذه الحركات الثلاث مدلولها ، فقد بينا من قبل أن النصب يفيد المعية الموقتة ، ولذلك أوجبه النحاة بعد الأفعال ، إذ الفعل يفيد الحدوث المؤقت ، أما الرفع فيفيد المعية الدائمة أو الثابتة ؛ ولهذا أوجبه النحاة عند تجرد التركيب من الفعل ، أي : وجوده في الجمل الاسمية ، والجملة الاسمية تفيد الثبات ، بخلاف الفعلية ،

المبحث الرابع : المآخذ

إجماع النحاة والمفسرين على أنَّ المفعول معه لا يكون إلاَّ منصوبًا ، تمخض عنه إشكالات ، ومآخذ عامة ، يمكن إجمالها فيما يأتي

١-حين ذهب النحاة والمفسرون إلى أنَّ المفعول معه لا يكون إلاَّ منصوبًا ، وحين ورد هذا المفعول في القرآن الكريم ، وفي قراءات متواترة مرفوعًا ومجرورًا ، اضطروا إلى أن يؤولوه على أنَّه معطوف ؛ ليسوغوا رفعه وجره ، ثم وصفوا هذا العطف باللحن والقبح ، فوقعوا في محذور خطر ؛ لأنَّ القراءات المتواترة جزء من القرآن الكريم ، نزل بها جبريل عليه السلام ، وقرأ بها الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، في صلاته ، وأقرأ بها أصحابه ، رضي الله عنهم ، فمن لحَّن وقبَّح قراءة متواترة ، فقد لحَّن وقبَّح كلام الله ، سبحانه ، وكلام رسوله ، صلى الله عليه وسلم ، وأسقط نفسه في خطيئة الطعن بالقرآن .

٢-من المآخذ أيضًا القول بالعطف اللفظي ، وهي بدعة اختلقها النحاة ؛ لتسويغ رفع الاسم بعد واو المعية ، على أنَّه رُفع لعطفه لفظًا على ما قبله ، فرارًا من الاعتراف بجواز مجيء المفعول معه مرفوعًا ، ومن العجيب أنَّهم شبهوه بجر النعت على الجوار ، وهم يعنون المثال المشهور ، هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ ، وهذا المثال لا ينطبق البتة على الأسماء التي سوَّغ النحاة رفعها ؛ لعطفها لفظًا على ما قبلها ؛ لأنَّ العطف اللفظي ، كما هو الحال في جر

النعت على الجوار ، يقتضي إتباع حركة اللفظ قبله ، وهذا يوجب أن يكون ما قبله المجاور له مضموم الآخر ، إلاَّ أنَّ أغلب الأمثلة التي استشهد بها النحاة ، في هذا الباب كان المتبوع المجاور ، إمَّا مفتوح الآخر ، أو مكسوره ، فكيف يصح مثلاً أن يُدَّعى بأنَّ الاسم (شأنُك) في نحو : أنتَ وشأنُك ، رُفع بضم آخره ؛ لعطفه لفظًا على (أنتَ) و(أنتَ) مفتوح الآخر ، أو مكسور الآخر في نحو : كلُّ رجلٍ وضيعته ؟! فلو عومل معاملة جر النعت على الجوار ، لكان حق المثال الأول النصب ، وأن يقال : أنتَ وشأنَك ، وحق المثال الثاني الجر ، وأن يقال : كلُّ رجلٍ وضيعتِه .

٣- أشاع النحاة في كتب النحو أنَّ المفعول معه لا يكون إلاَّ منصوبًا : وقد تبيَّن أنَّه قد جاء في اللغة مرفوعًا ، ومن أجل أن لا يكسروا هذه القاعدة اللفظية التي صاغوها بأنفسهم ، راحوا يعالجون قضية رفعه بأنْ جعلوا واو المعية واو عطف ؛ ليسوغوا رفع الاسم بعدها على أنَّه معطوف لا مفعول معه ، وهذا مما حدا بهم إلى أنْ يوقعوا أنفسهم في تناقض فظيع ، والعجيب أنَّ ابن جنِّي قد صرَّح بضرورة الأخذ بهذا التناقض ، فقال : ((ومن ذلك قولهم في قول العرب : كلُّ رجل وصنعتُه ، وأنت وشأنُك ، معناه : أنت مع شأنِك ، وكلُّ رجل مع صنعتِه ... بل لعمري إنَّ المعنى عليه ، غير أنَّ تقدير الإعراب على غيره)) (١)

فقد أقسم ابن جنِّي بعمره أنَّ المعنى معنى المعية، لكنَّه أوجب برغم ذلك إعراب الواو في المثالين واو عطف ، وقال ابن هشام : ((ولا نحو : كلُّ رجل وضيعتُه ؛ لأنَّه وإنْ كان اسمًا واقعًا بعد واو بمعنى (مع) ؛ لكنها غير مسبوقة بفعل)) (٢)وقال ابن عقيل : ((الموضع الثالث : أنْ يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية ، نحو : كُلُّ رجل وضيعتُه ، فـ(كُلُّ) مبتدأ وقوله : وضيعتُه معطوف على (كل) والخبر محذوف ، والتقدير : كُلُّ رجل وضيعتُه مقترنان ، ويقدر الخبر بعد واو المعية ، وقيل لا يحتاج إلى تقدير الخبر ؛ لأنَّ معنى: كلُّ رجل وضيعتُه ، كلُّ رجل مع ضيعته ، وهذا كلام تام ، لا يحتاج إلى تقدير خبر ، واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الإيضاح ، فإنْ لم تكن الواو نصًّا في المعية لم يحذف الخبر وجوبًا ، نحو : زيد وعمرٌو قائمان)) (٣)

وقال السيوطي : ((وذهب الكوفيون إلى أنَّ الخبر لم يحذف ؛ وإنَّما أغنت عنه الواو كإغناء المرفوع بالوصف ، فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير ، واختاره ابن خروف ، فإنْ لم تكن

---

(١) الخصائص ٢٩٢/١ .

(٢) شرح شذور الذهب ص ٢٢٤ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢٥٣/١

الواو صريحًا في المعية ، بأنِ احتملت العطف ، نحو زيد وعمرُو مقرونان ، جاز الحذف والإثبات)) (١)

وجاء في التصريح مثل هذا الكلام ، ومن عباراته : ((الثالثة أنْ يكون المبتدأ معطوفًا عليه اسم بواو ، هي نصٌّ في المعية ، نحو : كلُّ رجل وضيعتُه)) (٢) وضيعتُه : حرفتُه أو صنعتُه ، وسميت ، ضيعته ؛ لأنَّ صاحبها يضيع بتركها ، أو هي تضيع بتركها (٣)

فهم من جهة يوجبون جعل واو : كل رجل وضيعتُه ، نصًا في المعية : لكنَّهم من جهة أخرى يوجبون جعل هذه الواو نفسها واو عطف ؛ ليتسنى إعراب (ضيعتُه) معطوفًا ؛ وإلاَّ فلا يكون ثمة خبر محذوف وجوبًا

وهذا هو أبشع صور التناقض المصَرَّح به من لدن النحاة ، لا أدري كيف جمعوا في الواو نفسها ، وفي الجملة نفسها بين العطف والمعية ، إذ هما معنيان مختلفان ، وأحكامهما مختلفة ، فلا يمكن الجمع بينهما .

٤-يذكر النحاة انه إذا قلنا: جاء زيد وعمرو، يحتمل أن يكون الذي جاء أولاً، زيد، ويحتمل أن يكون الذي جاء أولاً عمرو، ويحتمل أن يكون مجيؤهما معا(٤).

فواو العطف بالاحتمال الأخير تضمنت معنى المعية، إلا أنها لا تسمى واو المعية ؛ لعدم اقتصارها عليه، وقد أكد النحاة هذه الحقيقة فالمجاشعي عرَّف واو المعية بأنها((جامعة غير عاطفة)) وعرَّف واو العطف بأنها ((جامعة عاطفة))(٥).

فقد صرح المجاشعي بأن واو المعية يجب تجردها من معنى العطف حين عرفها بقوله: جامعة غير عاطفة، وصرح بان التي يجتمع فيها العطف والمعية، هي الواو المعروفة عند النحويين بواو العطف حين عرفها بأنها جامعة عاطفة ، وإلى مثل هذا أشار أبو البركات بن الانباري فذكر أن واو العطف فيها معنيان ((العطف ومعنى الجمع، فلما وضعت موضع (مع) خلعت عنها دلالة العطف))(٦).

وهنا تتضح مسألة مهمة، وهي: أنَّه إذا صح أن واو (كلُّ رجل وضيعتُه)، هي معية وعطف، كما ذهب النحاة ، فإنها ستكون عين الواو المعروفة عندهم بواو العطف ، وإنَّه لا يجوز

---

(١) همع الهوامع ٣٩٤/١ .

(٢) شرح التصريح على التوضيح ٦١٣/١ .

(٣) ينظر : حاشية الصبان ٣٤٤/١ .

(٤) مجالس ثعلب ٤٥٤/٢ وشرح اللمع لابن برهان العكبري، ١٣٠/١-١٣١، والمقتصد في شرح الإيضاح ٦٦١/١.

(٥) شرح عيون الإعراب. ص١٨٥.

(٦) الإنصاف ٢٢٩/١ مسألة ٣٠.

تسميتها واو المعية، وبما أنهم مجمعون على أنها بمعنى (مع)، فإن هذا المعنى يوجب تجريدها من معنى العطف.

والغريب في هذه المسألة أنَّ النحاة يعالجون إشكالات نحوية من اختلاقهم عن طريق الجمع بين العطف والمعية ، برغم أنهم يصرحون بعدم جواز ذلك ، فبعد أنْ أكد الجرجاني مثلاً صحة اجتماع معنيي العطف والمعية في الواو الداخلة على الفعل المضارع ، قال لإثبات ذلك : ((إنَّ هذه الواو هي "كما تقول: الشرحُ والمشروحُ خير من المشروح ؛ تريد أنهما جميعا خير من هذا الواحد ، ولا تريد أن كل واحد من الشرح والمشروح خير من المشروح... كيف وفي ذلك استحالة، لأنَّه بمنزلة أن تقول: كل واحد من زيد وعمرو خير من زيد ، وهذا كقولك: زيد خير من زيد وذا محال))(١).

وهنا لا بد أن نسأل ما الدليل الذي استند إليه الجرجاني في أنَّ الواو في قول القائل: الشرحُ والمشروحُ خير من المشروح ، هي واو جمعت بين العطف والمعية ؟ فحين ذكر أنَّ المراد من المثال ((إنهما جميعا خير من هذا الواحد)) ألم يكن بهذا قد أثبت أنَّ الواو في هذا المثال قد أفادت المعية دون العطف؟ أو لم يكن قد نفى إرادة المعنى الثاني حين نفى أن يكون المراد ((أن كل واحد من الشرح والمشروح خير من المشروح)) ؟

أو لم يكن قد جعل العطف مستحيلاً وقوعه وقصده حين قال ((وفي ذلك استحالة، لأنَّه بمنزلة أن تقول كل واحد من زيد وعمرو خير من زيد ، وهذا كقولك: زيد خير من زيد)).

فالذي قاله الجرجاني في المثال الذي ساقه، لم يؤيد ما ذهب إليه، إذ أكَّد استحالة العطف في هذه الواو، واستحالة أن يكون المتكلم قد أراده ، لأنَّه مخالف للعقل والواقع والحساب.

والجرجاني وباقي النحويين لا يملكون في هذا الباب أي دليل كان على أنَّ واو المعية تفيد العطف أيضًا، سوى دليل شكلي يجب أن لا يلتفت إليه بجنب المعنى، وهو كون الاسم وقع مرفوعًا وما قبله مرفوع وعندهم المفعول معه المفرد لا يكون إلاَّ منصوبًا، فهذا مما حملهم على الظن بأنَّ واو المعية هنا أفادت معنى العطف ، والحقيقة أنَّها لم تفده وإنَّ المثال الذي استشهد به ، والأمثلة المشابهة التي ذكرها النحويون، لا تكون دليلاً على أنَّ هذه الواو أفادت العطف والمعية في آن واحد ، بل تكون دليلاً على جواز مجيء المفعول معه مرفوعًا، لان الذي يُعوَّل عليه في الإعراب هو المعنى لا اللفظ ، فلو سُئلتُ مثلاً: ما دليلك على أنَّ المفعول معه قد يأتي مرفوعاً؟ لكان دليلي المثال الذي استشهد به الجرجاني: الشرحُ والمشروحُ خير من المشروح ، ذلك أنَّ الاسم المرفوع بعد الواو في هذا المثال لا يصح أن يكون إلا مفعولاً معه، لوقوعه بعد واو

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/١٠٥٩-١٠٦٠.

دلت على المعية حسب ، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على الرغم من رفعه، لاستحالة معنى العطف وفساده.

٥-ومن المآخذ الأخرى في هذه المسألة أنَّ النحاة حين جعلوا المفعول معه المرفوع معطوفًا أغفلوا المقارنة بينه وبين المفعول معه المنصوب ، والمجرور وقد بدا لي ، وأنا أعد المرفوع كالمنصوب كليهما مفعولا معه ، أنَّ الرفع يدل على أنَّ المفعول معه أدوم وأكثر ملازمة لمصاحبه ؛ لأنَّه عند رفعه يفيد الثبات أو الاستمرار ، وعند نصبه يفيد التجدد والحدوث ، أو الحالة الموقتة ؛ ولهذا ذهب سيبويه والنحاة إلى وجوب نصبه عند مجيئه بعد فعل ، نحو : سافرتُ وطلوعَ الشمس ، فاستوجب نصب المفعول معه ؛ لأنَّ المراد معنى المعية في بدء السفر ، لكنه قد يجوز رفعه إذا أمكن أنْ يكون المراد المعية المستمرة طوال الحدث ، وإنْ كان النحاة لا يجيزونه ، نحو : سافرتُ والنيلَ ، فإنَّه يجوز رفع النيل مع بقاء إفادته معنى المعية ، إذا أُريد التأكيد على أنَّ المسافر كان ملازمًا للنيل ، وقضى سفره كله بالسير بمحاذاته ، فإذا أريدت المعية الطويلة أو الدائمة وجب الرفع أو رُجِّح ، ولهذا ذهب سيبويه والنحاة إلى وجوب الرفع في نحو : أنت ومالُك ؛ لأنَّ الجملة الاسمية تفيد الثبات فيلائمها الرفع ؛ ولأنَّه أُريد معنى المعية الملازمة ؛ فالمال ملازم لصاحبه ، وكذلك نحو : كل رجل وضيعتُه ، فمعنى المعية الملازمة هنا واضحة ؛ وعلى هذا الأساس ينبغي أنْ يفسر رفع (قصعة) ونصبها في نحو : كيف أنت وقصعة من ثريد ؛ فالمتكلم إذا أراد السؤال عن حال المخاطَب مع قصعة الثريد التي باتت طعامه الدائم والمحبوب رَفعَ ، وإذا قصد حاله معها في مناسبة معينة نَصَبَ ، وأكثر ما يراد الدلالة الأولى ؛ ولهذا جعل سيبويه والنحاة هذا المثال مما يجوز فيه الوجهان والرفع أكثر وأجود

أمَّا جر المفعول معه ، فقد أريد به شدة الإلصاق بمصاحبه ؛ ولهذا أرى أنَّ وجه جره، هو أقرب الأوجه الثلاثة إلى دلالة (مع) ؛ إذ أخذ حكمها معنى وعملاً .

إنَّ ما ينبغي التنبيه عليه ، بعد ذكر هذه المآخذ ، أنَّه يجب تصحيح المفاهيم النحوية ، قبل الأخذ بها في تفسير الشواهد القرآنية ، ليكون تفسيرنا لها موافقًا لما تدل عليه من السياق ، ولا التواء فيه ، وسالمًا من التحريف ، وتحريف دلالة الشاهد القرآني من أجل جعله مطابقًا لقاعدة نحوية خاطئة ، أو قاصرة مأخذ كبير .

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرَب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي (ت : ٧٤٥هـ) تحقيق وتعليق الدكتور مصطفى أحمد النماس ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م .

- الإرشاد إلى علم الإعراب، لمحمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي، شمس الدين (ت :٦٩٥) تحقيق د–يَحيى مراد ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٥هـ =٢٠٠٤م .
- الأُزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي (ت : ٤١٥هـ) تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، مطبعة الترقي ، دمشق ، ١٣٩١هـ– ١٩٧١م.
- الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت : ٩١١هـ) وضع حواشيه غريد الشيخ ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م .
- إعراب القراءات السبع وعللها ، لأبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر بن خالويه الأصبهاني (ت : ٦٠٣هـ) ضبط نصه وعلق عليه أبو محمد الأسيوطي ، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان ، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م .
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت : ٣٣٨هـ) اعتنى به الشيخ خالد العلي ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م .
- الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت : ٩١١هـ) تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٧ = ٢٠٠٦م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف لعبد الرحمن كمال الدين ،أبي البركات بن الأنباري (ت:٥٧٧هـ) ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد بإشراف الدكتور إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،١٤١٨هـ= ١٩٩٨ م
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، المعروف بتفسير البيضاوي ، لناصر الدين أبي الخير ، عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي البيضاوي (ت : ٦٩١هـ) إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشي ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان (د–ت) .
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، (ت : ٧٤٥هـ) حقق أُصوله، الدكتور عبد الرزاق المهيدي، ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي، بيروت،١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت : ٨١٧هـ) اعتنى به وراجعه بركات يوسف هبود ، الطبعة الأولى ، المطبعة العصرية ، صيدا ، بيروت ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م .
- البيان في غريب إعراب القران، لأبي البركات بن الأنباري، (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد، القاهرة، ١٣٨٩هـ_ ١٩٦٩م.

- تأويل مشكل القرآن ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوَري (ت : ٢٧٦هـ) الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م
- تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى بن محمد الحيني الزَّبيدي (ت : ١٢٠٥هـ) اعتنى به ووضع حواشيه الدكتور عبد المنعم خليل إبراهيم والأستاذ كريم سيد محمد محمود ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ،بيروت ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٧م .
- التبيان في إعراب القران لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت:٦١٦هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- التحرير والتنوير، للشيخ محمد الظاهر ابن عاشور (ت : ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م) ، الطبعة الأولى ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٠هـ=٢...م .
- التسهيل لقراءات التنزيل، الجامع للقراءات العشر، تأليف محمد فهد خاروف، مراجعة محمد كريم راجح، شيخ القراء بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩
- التفسير الكبير ، أو مفاتيح الغيب ، لفخر الدين الرازي (ت : ٦٠٦هـ) الطبعة الرابعة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م .
- جامع البيان عن تأويل أي القران، لمحمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ) ، ضبط وتعليق محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، والدكتور محمد نديم فاضل ، الطبعة الأُولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٣٠هـ
- حاشية الصبان (ت : ١٢٠٦هـ) على شرح الأشموني (ت : نحو ٩٠٠هـ) على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمود بن الجميل، الطبعة الأُولى، القاهرة، ١٤٢٣هـ =٢٠٠٢م،
- الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي النحوي (ت : ٣٧٧هـ) تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .
- حجة القراءات ، لأبي زرعة (ت : حوالي ٤٠٣هـ) تحقيق سعيد الأفغاني ، الطبعة الرابعة ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٤، هـ ١٩٨٤م .
- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جنى (ت: ٣٩٢هـ) ، تحقيق عبد الحميد الهنداوي ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت:٧٥٦هـ) ، تحقيق الأستاذ الدكتور أحمد محمد الخراط ،الطبعة الثانية ،١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .

- ديوان جميل ، جمع وتحقيق وشرح دكتورحسين نصار، الطبعة الثانية ، دار مصر للطباعة ، ١٩٦٧م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد بن عبد النور المالقي (ت:٧٠٢هـ)، تحقيق الأستاذ الدكتور أحمد محمد الخراط، الطبعة الثالثة ، دار القلم، دمشق ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (ت : ١٢٧٠هـ) ، ضبطه وصححه علي عبد الباري عطية الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م .
- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت:٥٩٧هـ)، وضع حواشيه، أحمد شمس الدين ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق محمد حسن محمد ، وأحمد رشدي شحاته ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٨هـ =٢٠٠٧م .
- شرح ابن عقيل (ت : ٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١٤، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- شرح التسهيل ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي (ت : ٦٧٢هـ) تحقيق أحمد السيد علي ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر (د–ت) .
- شرح التسهيل للمرادي (ت : ٧٤٩هـ) تحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م .
- شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك، لخالد بن عبد الله الأزهري (ت: ٩٠٥هـ) تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، دار العلوم، جامعة القاهرة .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي (ت : ٦٦٩هـ) علي بن مؤمن تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح ، إحياء التراث الإسلامي، بغداد ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م -١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي (ت : ٦٦٩هـ) علي بن مؤمن تحقيق وضبط أنس بديوي ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م .
- شرح شذور الذهب لابن هشام (ت٧٦١ هـ) حققه وعلق عليه محمد خير طعمة حلبي ، الطبعة الأُولى ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٢٠ هـ =١٩٩٩م .

- شرح عيون الإعراب للمجاشعي (ت : ٤٧٩هـ) علي بن فضال، تحقيق الدكتور حنا جميل حداد، الطبعة الأولى، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن ١٤٠٦هـ=١٩٨٥م.
- شرح كافية ابن الحاجب ، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت : ٦٨٦هـ) قدم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .
- شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي (ت : ٣٦٨هـ) تقديم أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، الطبعة الأولى ، دار الكب العلمية ، بيروت لبان ، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
- شرح اللمع لابن برهان العكبري (ت : ٤٥٦هـ) تحقيق الدكتور فائز فارس ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .
- شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت:٦٤٣هـ) وضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الأُولى، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
- صحيح مسلم بشرح الإمام محيي الدين النووي المتوفى ٦٧٦هـ المسمى : المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، تحقيق الشيخ خليل مأمون شيحا ، الطبعة الثانية عشرة ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .
- غيث النفع في القراءات السبع ، للشيخ علي النوري بن محمد السفاقسي (ت : ١١١٨هـ) تحقيق محمد بن عبد السميع الشافعي الحفيان ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني (ت : ٨٥٢هـ)تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، الطبعة الثالثة ، مكتبة دار الفيحاء ، دمشق ١٤٢١هـ=٢...م
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ) مطبعة البابي الحلبي، مصر ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م٠
- الفوائد والقواعد ، لعمر بن ثابت الثمانيني (ت : ٤٤٢هـ) دراسة وتحقيق الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٤ = ٢٠٠٣م .
- الكتاب ، أو كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى، دار القلم ، القاهرة ١٩٦٦م.
- الكتاب، أو كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان (ت:١٨٠هـ) ، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه ، د إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م .

- كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت : ٤٣٧هـ) تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان ، الطبعة الرابعة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .
- كتاب معاني القراءات ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت : ٣٧٠هـ) تحقيق الشيخ أحمد فريد المزيدي ، قدَّم له ، وقرَّظه الدكتور فتحي عبد الرحمن حجازي ، كلية اللغة العربة ، جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (ت:٥٣٨هـ) ، رتبه وضبطه وصححه ، محمد عبد السلام شاهين ، الطبعة الثالثة ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .
- كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت : ٥٩٩هـ) تحقيق الدكتور هادي عطية عمر ، الطبعة الأولى ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .
- اللباب في علوم الكتاب ، لأبي جعفر عمر بن عادل الدمشقي الحنبلي المتوفى بعد سنة ٨٨٠هـ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، الطبعة الأُولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- لسان العرب ،لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت: ٧١١هـ) ، الطبعة الثانية، دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٣م.
- مجالس ثعلب، أبو العباس احمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هرون، دار المعارف، مصر، ١٩٤٨م.
- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ، لجمال الدين عبد الله بن محمد بن علي الفاكهي (ت : ٩٧٢هـ) تعليق وتخريج محمود عبد العزيز محمود ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان . ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م .
- المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ) دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م .
- المحرر في النحو ، لعمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي (ت:٧٠٢هـ) تحقيق أ ، د ، منصور علي محمد عبد السميع ، الطبعة الأُولى ، دار السلام ، القاهرة ، ١٤٢٦هـ =٢٠٠٥م

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت:٥٤٦هـ) تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- مشكل إعراب القران ، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت:٤٣٧هـ) تحقيق ياسين محمد السواس، دمشق ، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- معاني القران ،لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت:٢١٥هـ) وضع حواشيه وفهارسه إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- معاني القران ، لأبي زكريا زياد بن عبد الله الفراء (ت:٢٠٧هـ) وضع حواشيه وفهارسه، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- معاني القران وإعرابه ، لأبي إسحاق الزجاج إبراهيم بن السري (ت:٣١١هـ) تحقيق الدكتور عبد الجليل عبد شلبي، دار الحديث،
- معاني النحو للدكتور فاضل صالح السامرائي، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، لبنان ١٤٢٨هـ =٢٠٠٧م .
- المفصل في علم العربية ،لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) ، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لأبي علي النحوي، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م.
- المقتضب ، لمحمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ) تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الكتاب، بيروت (د-ت) .
- المقرب ، لابن عصفور (ت:٥٦٩هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨- ١٩٩٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد(د-ت).
- الميسر في القراءات الأربع عشرة ، لمحمد فهد خاروف ، ومحمد كريم راجح، الطبعة الرابعة ، دمشق-بيروت ١٤٢٧،هـ ١٠٠٦م .
- النحو الوافي للأستاذ عباس حسن ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشَنْتِمَرِّي (ت : ٤٧٦هـ) قرأه وضبط نصه الدكتور يَحيى مراد، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٥م .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي ، (ت : ٩١١هـ) تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر.

الوسيط في تفسير القران المجيد ، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت:٤٦٨هـ) تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.